

کتابخانه ملی

۲۴

۰۹۲

س



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران



این کتاب در دست کتابخانه ده ملی

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

بیمین توفیق خلاق شریف و زین که کتاب است طاعت المسجیه

۱۲۹۴  
سوال  
جواب  
و قایم

فبیرایش سیار و پناه و تسبیح شایسته از منقعه  
حسب رایش سیار و پناه و تسبیح شایسته از منقعه

در مطبع و عارفان محمد و  
در مطبع و عارفان محمد و





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فمنه الكتاب  
او فاحله اذ  
قيل اضافة  
على ما كان  
في البيع فاحله

اعلم ان البيع عقد على الابهام والتوقيت يبطله بخلاف الاجارة فانه عقد على  
التوقيت والابهام يبطله **غاية** دفع وهم لان الوهم يتوهم ان البيع قوت  
لما ان الاجارة يكون موقت لان البيع والاجارة هما عقدان فعملهما على وجه  
واحد اولى **فدفع** بقوله اعلم ان البيع **كقوله** وبحكم البيع الا دخال  
والاخراج والمراد بهما اعم من ان يكون حقيقته او حكما **كافي** هذا جواب  
سؤال وهو ان اذا اوجد مبادلة المال بالمال فيعقد البيع اذا بيعت السلعة  
بشئ المؤجل لا فيعقد البيع لان الاخراج فيه غير موجود والامر ليس كذلك  
**فاجاب** بقوله والاخراج والادخال اعم **كقوله** البيع من الاخراج  
**كافي** لدفع الاعتراض هو ان المصنف لما قال كتاب البيع ولم يقل كتاب الشراء  
مع انهما متساويان في حق الاحتياج لبيان فاقد امر لا البيع لتوجيه للاخراج  
وهو باطل **فاجاب** بقوله وهو من الاضداد صاحبه **الكلام**  
**قوله** كتاب البيع هو اي مفهوم البيع **ايضاح** جواب سؤال وهو ان  
هو ضمير المذكور والبيع مؤنث والمطابقة بين الضمير والمضمر شرط في التنكير  
والثانيث وفيه نال يوجد **فاجاب** بقوله اي مفهوم البيع **قوله** مبادلة









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعلم ان البيع عقد على الايهام والتوقيت يبطئ  
التوقيت والايهام يبطل **غاية** دفع وهو  
لما ان الاجارة يكون موقت لان البيع والاجارة  
واحد اولى **فدفع** بقوله اعلم ان البيع  
والاخراج والمراد بهما اعم من ان يكون حقيقة  
مخال وهو ان اذا اوجد مبادلة المال بغير  
شئ الموجل لا ينعقد البيع لان الاخراج فيه غلبة  
**فاجاب** بقوله والاخراج والاعراض  
**كافي** لدفع الاعتراض هو ان المعاملات  
مع انهما متساويان في حق الاحتياج  
وهو باطل **فاجاب** بقوله وهو  
**قوله** كتاب البيع هو اي مفهوم البيع ايضاً  
هو ضمير المذكور والبيع مؤنث والمطابقة بين الف  
والثانيث وفيه نال يوجد **فاجاب** بقوله

[illegible]

والتأنيث وهي هنا لم يوجد **فاجاب** بقوله اي من هو

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page, showing several lines of text. The text is written in a cursive style and appears to be a religious or historical document. The page is aged and shows signs of wear, including a small tear near the top left corner.







*[Faint handwritten Persian script]*











الاصول اربعة اقسام ان ما ذكرته لا يشك بان التبع لقاعدة اخرى وهو ان كل ما ذكره في قوله وهو عدم التعارض في كل من الاولين وكذا الذنب الثالث في بيان معارضه بوجوه من المذهب الرابع في بيان معارضه لاسان ما بعد فيما نحن فيه في الذنب

ولمذا هب الباقية من وجه بخلاف ما ذهب اليه زفره فان فيه اعمال للمذهب الثاني وابطال لما سواه من المذهب وقد تقرر في الاصول ان اعمال الكل ولو من وجه اولي من اعمال البعض بالكلية وابطال البعض الآخر وجه عدم التعرض لمعارضه الثالث والرابع لكل من الاولين ان التعرض لمعارضه ليس لبيان التشاقل بل ليحصل الشك وتحصيله ليس الا لتحصيل المقصود والرابع مستقل في تحصيله من غير احتياجه للاعتبار بالمعارض الثالث مستقل في تحصيل الشك وان لم يكن مستقلا في تحصيل المقصود **قوله** ففي مثل صورة الليل في الصوم الصوم والصيام الامساك عن الاكل والشرب والجماع يقال رجل صائم والجمع صوم وصيام و صوام قال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه واصل الصوم الامساك قال الله تعالى اني نذرت للرحمن قילה يعني صياما وقيله يعني الصمت والصوم الصمت

العارضه وذلك لان ما بعد فيما نحن فيه في الذنب الرابع ان ما بعد ما اذا كان كذلك يتناول ما قبلها فثبت تناولها في التنازع فثبت احتياجه في بيان التعارض فثبت ان الشك ليس مستقلا في تحصيله بل هو مستقلا في تحصيل المقصود

فيحصل النظام المقدر في بيان الامساك عن الاكل والشرب والجماع يقال رجل صائم والجمع صوم وصيام و صوام قال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه واصل الصوم الامساك قال الله تعالى اني نذرت للرحمن قילה يعني صياما وقيله يعني الصمت والصوم الصمت

الاصول اربعة اقسام ان ما ذكرته لا يشك بان التبع لقاعدة اخرى وهو ان كل ما ذكره في قوله وهو عدم التعارض في كل من الاولين وكذا الذنب الثالث في بيان معارضه بوجوه من المذهب الرابع في بيان معارضه لاسان ما بعد فيما نحن فيه في الذنب



كذا في شمس العلوم قوله والحيث وههنا روايات في  
المفروض في الحيث مع الاتفاق على عدم وجوب  
الماء الى ما تحت الحيث من بشرة الوجه فروى مس  
وبها وهو اختيار المص وروى مس كلها وروى مس  
بلاق البشرة وصحة قاضينا في شرح الجامع واتبعة في الجمع  
ومروى مس الثالث وروى عدم وجوب شئ والصحيح  
وجوب غسلها بما يمنع اقترانه كما صرح به في السراج  
الوهاج بشعره القوي كما في الظهيرية وفي البدايع ان  
ما عدا هذه الرواية مرجوع عنه والجب من اصحاب  
المتون ذكره الرجوع عنه وتركوا الرجوع اليه الصحيح المفت  
به كذا في البحر الرائق قوله المسح اصابة اليد لا تحف  
ان المسح صفة المتوضي والا صابة صفة اليد المستور  
لا صابة يسيد فاللام عوض عن المضاف اليه  
وهو المتوضي والمعنى اصابة يد المتوضي المبتلة العضو  
فيكون هذا التعريف مثل تعريف الدلالة بفهم المعنى من

قوله في شمس العلوم قوله والحيث وههنا روايات في  
المفروض في الحيث مع الاتفاق على عدم وجوب  
الماء الى ما تحت الحيث من بشرة الوجه فروى مس  
وبها وهو اختيار المص وروى مس كلها وروى مس  
بلاق البشرة وصحة قاضينا في شرح الجامع واتبعة في الجمع  
ومروى مس الثالث وروى عدم وجوب شئ والصحيح  
وجوب غسلها بما يمنع اقترانه كما صرح به في السراج  
الوهاج بشعره القوي كما في الظهيرية وفي البدايع ان  
ما عدا هذه الرواية مرجوع عنه والجب من اصحاب  
المتون ذكره الرجوع عنه وتركوا الرجوع اليه الصحيح المفت  
به كذا في البحر الرائق قوله المسح اصابة اليد لا تحف  
ان المسح صفة المتوضي والا صابة صفة اليد المستور  
لا صابة يسيد فاللام عوض عن المضاف اليه  
وهو المتوضي والمعنى اصابة يد المتوضي المبتلة العضو  
فيكون هذا التعريف مثل تعريف الدلالة بفهم المعنى من

كذا في شمس العلوم قوله والحيث وههنا روايات في  
المفروض في الحيث مع الاتفاق على عدم وجوب  
الماء الى ما تحت الحيث من بشرة الوجه فروى مس  
وبها وهو اختيار المص وروى مس كلها وروى مس  
بلاق البشرة وصحة قاضينا في شرح الجامع واتبعة في الجمع  
ومروى مس الثالث وروى عدم وجوب شئ والصحيح  
وجوب غسلها بما يمنع اقترانه كما صرح به في السراج  
الوهاج بشعره القوي كما في الظهيرية وفي البدايع ان  
ما عدا هذه الرواية مرجوع عنه والجب من اصحاب  
المتون ذكره الرجوع عنه وتركوا الرجوع اليه الصحيح المفت  
به كذا في البحر الرائق قوله المسح اصابة اليد لا تحف  
ان المسح صفة المتوضي والا صابة صفة اليد المستور  
لا صابة يسيد فاللام عوض عن المضاف اليه  
وهو المتوضي والمعنى اصابة يد المتوضي المبتلة العضو  
فيكون هذا التعريف مثل تعريف الدلالة بفهم المعنى من

كذا في شمس العلوم قوله والحيث وههنا روايات في  
المفروض في الحيث مع الاتفاق على عدم وجوب  
الماء الى ما تحت الحيث من بشرة الوجه فروى مس  
وبها وهو اختيار المص وروى مس كلها وروى مس  
بلاق البشرة وصحة قاضينا في شرح الجامع واتبعة في الجمع  
ومروى مس الثالث وروى عدم وجوب شئ والصحيح  
وجوب غسلها بما يمنع اقترانه كما صرح به في السراج  
الوهاج بشعره القوي كما في الظهيرية وفي البدايع ان  
ما عدا هذه الرواية مرجوع عنه والجب من اصحاب  
المتون ذكره الرجوع عنه وتركوا الرجوع اليه الصحيح المفت  
به كذا في البحر الرائق قوله المسح اصابة اليد لا تحف  
ان المسح صفة المتوضي والا صابة صفة اليد المستور  
لا صابة يسيد فاللام عوض عن المضاف اليه  
وهو المتوضي والمعنى اصابة يد المتوضي المبتلة العضو  
فيكون هذا التعريف مثل تعريف الدلالة بفهم المعنى من



الشرح الوافي للمجدد في حاشية  
 لا يصدر عن العامر والفاعل فاستعماله في قوله  
 وهو استعمال اللفظ فيما غير ما  
 او الصفة او غيرهما  
 انفع في المصنف

ان لم يصح ما في نسخة  
 اديرة واما ان كان  
 فلهذا واما ان كان  
 ان لم يصح ما في نسخة  
 اديرة واما ان كان  
 فلهذا واما ان كان











قيل لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 قول الله تعالى ولا تجعلوا الحزن مما نزلنا عليكم سخرية لا تعلم قل لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 ما توقف عليه الثواب وهو العمل فانهما على ما لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 العمل على النية يتوقف وهو العمل فانهما على ما لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 ديمية على النية يتوقف وهو العمل فانهما على ما لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 الامام الاكبر عليه السلام في قوله لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 قدرت الصفة في هذا الحديث يكون تقديره هو كل عمل منوط بالنية لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 غلام يتوقف حكمها على النية الشرعية كما في كلامه في كل عمل منوط بالنية لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 عز الدين في الصحة فانها لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل

ذلك المعنى فتعين حمله على المعنى اللغوي وهو  
 غرض القلب وكذا على تقدير ما سوي الثواب من  
 الصحة والحكم وما يؤدي مؤداه اذ ليس صحة  
 كل عمل منوطا بالنية الشرعية ومنه يعلم عدم  
 منوطية حكم كل عمل على تلك النية وامر على تقدير  
 ارادة الثواب في جانب المبتدع فلا ان المراد كل ثواب  
 عمل بالنية لا ثواب كل عمل بالنية وهذا اندفع مما  
 لا بد من تخصيص الاعمال عند ايجافها بالاعمال التي  
 هي محل الثواب والشافعي رحمه الله نظر الى ان المقصود من  
 بعثه صلى الله عليه وسلم يعلم بيان الصحة والفساد  
 وكذا ان نفي الصحة اقرب الى نفي الوجود الذي هو  
 المتبادر فاختر ارادة الصحة اما في جانب المبتدع  
 او في جانب الخير **وانت خير** بانه لا بد  
 من تخصيص الاعمال بالتي هي غير ما لا يفتقر صحة  
 الى النية بالاجماع والله اعلم **قول** لئن صدق الكلام

١٢  
 الاول من نظم النفاذ  
 الثاني من نظم النفاذ  
 الثالث من نظم النفاذ  
 الرابع من نظم النفاذ  
 الخامس من نظم النفاذ  
 السادس من نظم النفاذ  
 السابع من نظم النفاذ  
 الثامن من نظم النفاذ  
 التاسع من نظم النفاذ  
 العاشر من نظم النفاذ  
 الحادي عشر من نظم النفاذ  
 الثاني عشر من نظم النفاذ  
 الثالث عشر من نظم النفاذ  
 الرابع عشر من نظم النفاذ  
 الخامس عشر من نظم النفاذ  
 السادس عشر من نظم النفاذ  
 السابع عشر من نظم النفاذ  
 الثامن عشر من نظم النفاذ  
 التاسع عشر من نظم النفاذ  
 العشرون من نظم النفاذ

قول الله تعالى ولا تجعلوا الحزن مما نزلنا عليكم سخرية لا تعلم قل لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 ما توقف عليه الثواب وهو العمل فانهما على ما لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 العمل على النية يتوقف وهو العمل فانهما على ما لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 ديمية على النية يتوقف وهو العمل فانهما على ما لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 الامام الاكبر عليه السلام في قوله لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 قدرت الصفة في هذا الحديث يكون تقديره هو كل عمل منوط بالنية لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 غلام يتوقف حكمها على النية الشرعية كما في كلامه في كل عمل منوط بالنية لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل  
 عز الدين في الصحة فانها لا بد له من النية في كل عمل لا بد له من النية في كل عمل



九

[illegible]

لازم عليكم  
كل ما يمان لا يقتصر في النية  
النية ولفظ في شرح النجاسة في النية  
على ان الاذكار وان كان لا يحتاج في النية  
فلا يصح قولكم بان النية في جميع العبادات  
منوطة بالنية في قولهم  
اعلم بما هو الحق والصواب والشافعة  
في العلم بنينا وبين المستفاد في  
فعل التخصيص باعتبار  
ان علمنا

بغير السبح والتمجيد والثناء والثناء  
فقط التواضع فمحقق عنده ايضا  
ان دفاعه ما من انفاخ ان المراد من المديح  
بالنية والاريسه ان يكون له ثواب فهو له ثواب  
محت المديح في نفسه البتة على ما علم  
بيان الصحة والف وهو اقرب الى الصفا  
ولا يكون المعنى ان صحة الاعمال لا يكون  
الا بالنية فلا يصح الوضوء بدونها كما  
في المتن «الستور الممجد»

بادخال كل على الحكم  
 الذي هو الثواب المستفيد من  
 كل فرد الثواب الذي يترب على العمل منوط  
 ومعلق بالنية لا ان تقدير الحديث على العمل  
 ان الثواب كل عمل بادخال كل على العمل  
 تقديران مضمون الحديث وسناه لزوم الثواب  
 وارتب على كل فرد من افراد العمل فلا يتبع التبت  
 على العموم والاصح معنى الحديث على تقدير  
 وبهذا استبعادنا من تقدير الحديث على صاحب التمتع  
 تقدير الحكم انما يقع ما قبل التمتع فلو كان ما  
 حيث انما يقع على ما هو على العموم من التمتع  
 عدم لقاء الا على ما هو على العموم من التمتع  
 اذ لا يخلو الحكم من التمتع

علم كنز به تلاش و تلاش  
 برت مع قال الله تعالى لا  
 فذلكم يظهر على غيبه احد الا من  
 ارتقى من رسول ومقتضاه  
 انه يطلع من ارتقى من رسول  
 والرسول يطلع مرة فيكون علم  
 الامه من علم الله تعالى

للمغاضين فيهم  
سيفنا فيهم  
المستور  
المنيرة  
والزيادة

افعل التفضيل المشايخ  
ان في اليد لغة











المقدمة المطوية التي  
سبقت اليه الحق المدقق فيما  
سبقت اليه ما خذته من قول الحق  
في كبرائه مؤثرة آراءه وتقريراته  
فخرج النجاشي ان يقال ان القليل  
على نظم القياسات نجس فاقض  
نجس وكل خارج نجس المدقق في  
ما قضى واثار الحق في قوله  
بقوله فلا بد ان يكون ما قضى  
باطل او كلها وجبت العلة وجب العمل  
فخرج النجاشي واثار الحق في قوله  
الوضوح ليس الا فلا يصح القول بعدم النقض  
قوله واثارة الى منع المقدمة  
ان الشيء انما يصح

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and is arranged in approximately 15 horizontal lines. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The text is mostly illegible due to the cursive nature of the script and the angle of the image.

من غير السائل ان البدن ملوك النجاش  
 بالنا فحقت كل عيلة نهجته فاذالت القوت  
 المروج انما تحقيق النجاشته لا انها حجب لا  
 الا صلح وهو لا تحقيق بالبعد والنجاشه حجب لا  
 والخروج مثل زمان فلا يجزى في القليل  
 من غير السائل ان البدن ملوك النجاش  
 بالنا فحقت كل عيلة نهجته فاذالت القوت  
 المروج انما تحقيق النجاشته لا انها حجب لا  
 الا صلح وهو لا تحقيق بالبعد والنجاشه حجب لا  
 والخروج مثل زمان فلا يجزى في القليل



والك لان هذا الدم غير مستقر في موضعها فحق الخرج فيبقى ان ينقص الوضوء مع انه ليس كذلك " **قوله** فالتعريب هو سق الدليل على وجوب استزادة المطلوب في تمام الخبر الدليل على الجاني قيل لا ينال كلة عامة هي ان كل قيل غير ناقض والدليل المتام بقوله ان القليل هو ان القليل ما يساوي اسقاط

ان قول الله قد خطر بباله جوارح  
 المذنبين اه اشار الخ المذنبين  
 بماله وخصه بنتجه وعموم  
 الاوسط ان القتل هو ما  
 الدم فخصم بنتجه بعد  
 الخاف



[illegible]







**باب التيمم**

**قوله** لا يقدر معه المراد به نفى القدرة حقيقة والمراد بقوله لم يقدر وما يعي نفى القدرة بتزويلا فلا يرد مقامه

**قوله** وان تيمم لمس المصحف فيه دلالة على ان شرط لصحة التيمم نية اداء الصلوة ولا نية اداء القرينة المقصودة وهو في الف مافي المتن لانه اخذ في تعريف مطلق التيمم نية اداء الصلوة فاما ما في المتن تفسير للتيمم الذي هو مفتاح للصلاة بقرينة ان سوق الكلام لبيان



وان  
ولا يجوز مع إمكان  
خلفه و ما يمنع اذا ما يكون  
استحاط الفضل ليس كما ينبغي وان اراد  
استحاط الا عند غيرة العجز عن  
ان لا يكون التلويح انتهى كلامه و هو وجه  
مما لا يتصور فيه التلويح حالة اضطرار ينبغي غنيا  
كما ذكره المحقق كما ذكره المحقق ناقل من التلويح  
فانه متى لم يمتنع اضطراره الى استحاط الفضل  
فانه متى لم يمتنع اضطراره الى استحاط الفضل  
فانه متى لم يمتنع اضطراره الى استحاط الفضل

التا تاريخاً فعلم ان المراد من قوله الشارح ففي انائين طاهر  
 في حالة الاضطراب يجوز التيم بغير التخي والتخي منه في  
 تفريع هذا الاختلاف على الاختلاف السابق والا لا يظهر  
 التفريع كما لا يخفى كذا افاد محمد سعيد قوله لو ظنه اي لو  
 ظن ان يقرب الماء من غير تعيين موضعه فقوله ولا يشمل

انما يلزم اذا كان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى  
 الاولى فلان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى  
 الثانية فلان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى  
 الثالثة فلان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى  
 الرابعة فلان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى  
 الخامسة فلان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى  
 السادسة فلان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى  
 السابعة فلان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى  
 الثامنة فلان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى  
 التاسعة فلان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى  
 العاشرة فلان موضع قلايب الطيب في الصورة الاولى







هذه مع وجود الاخرى للتنبيه على ان الجحاسة العائدة  
 تمنع السمع كالحادثة تامل كذا افاده محمد سعيد **قوله** ما  
 يستلزم الكعبه اراد به القدم من قبيل ذكر الجزء الاخير اراد  
**الكل قوله** بماء مستعمل آه من حيث الذات وان توقف  
 سكه على الاتصال والاستقرار للضرورة فلهذا الماء شبهها  
 الاستعمال ذاتا وعدمه حكما فاعتبرت شبهة الذات في  
 الفرضية لزيادة على مقدار ثلثة اصابع واعتبرت شبهة  
 المحكم في السنية **قوله** فلا اعتبار له في اعتبار الفرضية  
 ما لم يدل عليه دليل قطعي وظني وان كان له اعتبار في  
 السنية ووجه ترك العكس غير خفي على النوك **قوله** وما اورد  
 عليه اي على هذا الدليل من انه يمكن ان يكون حرا بنى صلح بر وبن  
 الاصابع الى الساق مع تقاطع الماء فيك **قوله** انه خلا لتمام  
 فلا يصرف فعليه عليه السلام اليه من غير دليل **قوله** ومن اورد  
 عليه من ان دليله قاصر من بيان الاكتفاء بثلاثة اصابع  
 بمعنى انه لا يحتاج الى اربع اصابع او خمس **قوله** في كذا

والجواب عن قولهم ان قوله المستعمل آه من حيث الذات وان توقف  
 سكه على الاتصال والاستقرار للضرورة فلهذا الماء شبهها  
 الاستعمال ذاتا وعدمه حكما فاعتبرت شبهة الذات في  
 الفرضية لزيادة على مقدار ثلثة اصابع واعتبرت شبهة  
 المحكم في السنية **قوله** فلا اعتبار له في اعتبار الفرضية  
 ما لم يدل عليه دليل قطعي وظني وان كان له اعتبار في  
 السنية ووجه ترك العكس غير خفي على النوك **قوله** وما اورد  
 عليه اي على هذا الدليل من انه يمكن ان يكون حرا بنى صلح بر وبن  
 الاصابع الى الساق مع تقاطع الماء فيك **قوله** انه خلا لتمام  
 فلا يصرف فعليه عليه السلام اليه من غير دليل **قوله** ومن اورد  
 عليه من ان دليله قاصر من بيان الاكتفاء بثلاثة اصابع  
 بمعنى انه لا يحتاج الى اربع اصابع او خمس **قوله** في كذا

لانه ما يخصه من الغسل لا يوجب استعلاء قطعا لذات  
 قوله **قوله** ما اورد عليه من ان دليله قاصر من بيان الاكتفاء بثلاثة اصابع  
 بمعنى انه لا يحتاج الى اربع اصابع او خمس **قوله** في كذا

قوله **قوله** ما اورد عليه من ان دليله قاصر من بيان الاكتفاء بثلاثة اصابع  
 بمعنى انه لا يحتاج الى اربع اصابع او خمس **قوله** في كذا











قوله

لما قد زعموا على المعنى المحقق في بيان  
فما كان من ذلك من غير أن يكون له  
والتي هي من غير أن يكون له  
قوله وانما لم يقر وثبات ليل  
فما كان من ذلك من غير أن يكون له  
والتي هي من غير أن يكون له  
قوله وانما لم يقر وثبات ليل  
فما كان من ذلك من غير أن يكون له  
والتي هي من غير أن يكون له

ليلا جواز ان يكون وسطها و اخرها وان يكون اول اليوم فاما  
ان يحمل على الليالي والمجاورة اعم من التابعة لها وغير  
تابعة والحمل على الاول باطل وعلى الثاني واجب لما تقر  
في محله انه اذا دار المجاز بين الاقرب والا بعد تعيين  
الاقرب لاسيما في كلام جيبه عليه السلام وانما لم يقل  
وثلاث ليل لا يجاز ولان المجاز ابلغ من الحقيقة ولان  
التخصيص على المراد في الايام وعدمه الليالي يناسب  
الليالي والايام الاول والثاني في الاول لا يقال  
وفي الجمع الثلاث فهو المراد من الليالي لتيقنه مع انه  
المناسب للايام لا نقول الليالي المجاورة يشتمل

قوله وانما لم يقر وثبات ليل  
فما كان من ذلك من غير أن يكون له  
والتي هي من غير أن يكون له  
قوله وانما لم يقر وثبات ليل  
فما كان من ذلك من غير أن يكون له  
والتي هي من غير أن يكون له  
قوله وانما لم يقر وثبات ليل  
فما كان من ذلك من غير أن يكون له  
والتي هي من غير أن يكون له

٢٨

من المعلوم وهو انما هو التخصيص على المراد في  
الاول الثاني اى التخصيص على المراد في  
الليالي والايام الاول والثاني في الاول لا يقال  
وفي الجمع الثلاث فهو المراد من الليالي لتيقنه مع انه  
المناسب للايام لا نقول الليالي المجاورة يشتمل

قوله وانما لم يقر وثبات ليل  
فما كان من ذلك من غير أن يكون له  
والتي هي من غير أن يكون له  
قوله وانما لم يقر وثبات ليل  
فما كان من ذلك من غير أن يكون له  
والتي هي من غير أن يكون له  
قوله وانما لم يقر وثبات ليل  
فما كان من ذلك من غير أن يكون له  
والتي هي من غير أن يكون له



يشتمل كما يحتمله اللفظ فهو المراد منها لعدم خروج محتمل  
 اللفظ عنه مع انه المناسب بحال المسافر ويحتمل ان تكون  
 تلك النكتة نكتة للاضافة في عبارة الفقهاء ايضاً الى ضمير  
 الأيام ومما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الفاضل في صحيح الدين في  
 شرحه للوقاية من ان الاضافة لا دني مناسبة لجواز ان تكون  
 ليلة الاولى متقدمة او متأخرة او تبعية لا يسمي ولا  
 يعني من جوع لا نه ليس الا مصحح الاضافة كما يفصح عنه  
 تعليل الفقيه والله اعلم **باب الحيض**  
 قول في كل صورة الحائض فصيحاً وكلمة متعلقة  
 بالشروط الثلاثة الآتية على سبيل التنازع وقوله يكون  
 صفة صورةه واللام في الطهر عوض عن العائد اليها  
 والفاء الثانية زائدة بعد الاولى وقوله فكل استحاضة  
 يعني فكل من الدمين استحاضة في الحال في حال وجود  
 الدم الثاني وان بطل هذا الحكم بعروض غائض في المال كما  
 في الموضوع من المثال وسيود عليك ما يؤيده من العناية

فيما يظهر ان نفس فاضل كان  
 ذلك الدم حيضاً لا قول بهذا الوجه مع انه  
 لا يمنع الاستدراك ان صورةه يكون فيها الطهر  
 فانه لا يغير بوجوده فانه لا يغير الطهر الا في  
 الصورة او الكثرة فلا يمايه بها الشبهة بعد توضيح  
 والتمسك مدون العائد والتمسك بزيادة الفاء  
 على الشروط غير ضرورة صحتها وكلمة في آية دفع  
 الدم من المثل وسيد عليك ما يؤيده من العناية

في قوله واللام في الطهر  
 الناقص فاضلاً بكذا في الصورة  
 في قوله فكل استحاضة في الحال  
 في قوله وسيد عليك ما يؤيده من العناية

تعلق بكون والكلام في هذا المقام  
 انما نحن في الشك في ما ذكره الفاضل في صحيح الدين  
 في قوله وسيد عليك ما يؤيده من العناية

في قوله وسيد عليك ما يؤيده من العناية



في آخر الصفحة الثالثة فتدبر قولنا وما نقص من اقل  
 المحض آه يعني به ما نقص عن الاقل الذك لم يصرف اقله الضمنية  
 ولا اكثر منه معها فلا يرد النقص بالناقص عن الاقل  
 الذي في ضمن الاقل ولا بالذي زاد على الاقل ويكون حيضا  
 فتدبر قولنا في الدم الناقص فسر بالدم احترازا عن  
 الطهر الناقص فانه ليس باستحاضة حقيقة وان اريد  
 بالاستحاضة ما يشبه الا استحاضة يلزم الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز لان ما سواه ليس باستحاضة حقيقة على ان في  
 صحة هذا التشبيه خفاء فتدبر باب الانجاس  
 قولنا وقدره ابو يوسف شبرا في شبرا في المانع من  
 الصلوة النجاسة الحقيقية على ما في الحقائق شرح المنظومة  
 من انه قال في باب الانجاس في مبسوط خواهر زاده ثم  
 لكثير القاجش نما يعتبر في ظاهر الرواية عن ابي يوسف في  
 شبرا في شبرا وفي رواية عن ذراع في ذراع وفي ظاهر  
 الرواية عن ابي يوسف ربع الثوب وفي الفوائد وهو رواية

في آخر الصفحة الثالثة فتدبر قولنا وما نقص من اقل  
 المحض آه يعني به ما نقص عن الاقل الذك لم يصرف اقله الضمنية  
 ولا اكثر منه معها فلا يرد النقص بالناقص عن الاقل  
 الذي في ضمن الاقل ولا بالذي زاد على الاقل ويكون حيضا  
 فتدبر قولنا في الدم الناقص فسر بالدم احترازا عن  
 الطهر الناقص فانه ليس باستحاضة حقيقة وان اريد  
 بالاستحاضة ما يشبه الا استحاضة يلزم الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز لان ما سواه ليس باستحاضة حقيقة على ان في  
 صحة هذا التشبيه خفاء فتدبر باب الانجاس  
 قولنا وقدره ابو يوسف شبرا في شبرا في المانع من  
 الصلوة النجاسة الحقيقية على ما في الحقائق شرح المنظومة  
 من انه قال في باب الانجاس في مبسوط خواهر زاده ثم  
 لكثير القاجش نما يعتبر في ظاهر الرواية عن ابي يوسف في  
 شبرا في شبرا وفي رواية عن ذراع في ذراع وفي ظاهر  
 الرواية عن ابي يوسف ربع الثوب وفي الفوائد وهو رواية

في آخر الصفحة الثالثة فتدبر قولنا وما نقص من اقل  
 المحض آه يعني به ما نقص عن الاقل الذك لم يصرف اقله الضمنية  
 ولا اكثر منه معها فلا يرد النقص بالناقص عن الاقل  
 الذي في ضمن الاقل ولا بالذي زاد على الاقل ويكون حيضا  
 فتدبر قولنا في الدم الناقص فسر بالدم احترازا عن  
 الطهر الناقص فانه ليس باستحاضة حقيقة وان اريد  
 بالاستحاضة ما يشبه الا استحاضة يلزم الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز لان ما سواه ليس باستحاضة حقيقة على ان في  
 صحة هذا التشبيه خفاء فتدبر باب الانجاس  
 قولنا وقدره ابو يوسف شبرا في شبرا في المانع من  
 الصلوة النجاسة الحقيقية على ما في الحقائق شرح المنظومة  
 من انه قال في باب الانجاس في مبسوط خواهر زاده ثم  
 لكثير القاجش نما يعتبر في ظاهر الرواية عن ابي يوسف في  
 شبرا في شبرا وفي رواية عن ذراع في ذراع وفي ظاهر  
 الرواية عن ابي يوسف ربع الثوب وفي الفوائد وهو رواية



131

[illegible]



[illegible]



卷之四

[illegible]

تخصيص الالف على ما في الحقائق وشرح الهداية  
ان الاكتفاء بالجملة يجوز اجماعاً وفي الكلام  
اشارة الى ان الضمير المجرور في به اخذ راجع الى  
عدم كفاية الالف في السجود ووجهه ان يجعل  
الالف مبتدأ محذوف الخبر والتقدير والالف  
لا يكفي يعني وضعه على الارض عند السجود لا يكفي  
ان يرفع يديه

في اداء الفرض والقربة على ذلك تلك المقدمة  
الاجماعية ويؤيده ما اورد شمس الدين القمي  
في شرحه للخلاصة الكيداني في بيان ما وضع له لفظ  
السجود شرعاً من قوله وعنه وضع المجبهاة  
فقط وهو قولهما وبه يفتي كما في الوقاية انتهى

[illegible]







# قوله

انما خص ذكر الانف على هذا المقام لان الانف لا يخفى انه يخالف بالحيثية في بعض الاشياء  
 اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء  
 اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء  
 اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء

في هذا المقام من ان ما ذكرنا من وجه التخصيص يخالف  
 عبارة المتن الا ان يراد بالمخالفة الظاهرة \*  
**باب القراءة قوله** يجهر الامام اه  
 اخبار مستعمل في معنى الامر فهو في قوة الامر بالجهر  
 وهي عن جهر اخر اى يجهر الامام في هذه الصلوات  
 الست المذكورة ولا يجهر في فريضة غير ما ذكرناه  
 وقد تقر في محله ان الخبر المثبت المستعمل في معنى  
 الامر الكد من صريح الامر والخبر المبقى المستعمل في  
 معنى النهي الكد من صريح النهي وان الامر المطلق  
 عن القرائن للوسوب والنهي المطلق عن القرائن للحرمة  
 وان الجواب ترك الشئ يستلزم تحريم فعله واخبار  
 المجتهد كاخبار الشارع في اقتضاء الوجوب والحرمة  
 فنفاد الكلام وجوب الجهر على الامام فيما ذكر  
 من الصلوة وحرمة عليه فيما سواه من الفرائض

لان المخالفة انما هي في بعض الاشياء اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء  
 اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء  
 اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء

٣٥

المؤمن لا يتقرب الى الله تعالى الا بطريق الحق والبر  
 طاعة الله فيعلم حال ما عدا الله من القيد والروايات لتفكر  
 المؤمن لا تقول هذا الا بالحق والبر والبر والبر والبر والبر  
 فيكون الله في كل ما لا يخفى على ما لا يخفى على ما لا يخفى على ما لا يخفى  
 ذكرنا ما لا يخفى على ما لا يخفى على ما لا يخفى على ما لا يخفى

انما خص ذكر الانف على هذا المقام لان الانف لا يخفى انه يخالف بالحيثية في بعض الاشياء  
 اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء  
 اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء اتفاقا ولا يخفى ان يخالف في بعض الاشياء















في قوله تعالى **فقط** حقيقة  
 في قوله تعالى **فقط** حقيقة  
 في قوله تعالى **فقط** حقيقة  
 في قوله تعالى **فقط** حقيقة  
 في قوله تعالى **فقط** حقيقة

للجهر الشرعي والواجب في السرية مطلق المخافة وهو سماع  
 نفسه فقط حقيقة وهو ظاهر أو حكما كما في صورة سماع  
 رجل أو رجلين وهذا الاسم العام هو المراد في عبارة  
 شرح الخلاصة وأما في عبارة الوقاية فالمراد اسماء نفسه  
 حقيقة ففي ادراج لفظ الادنى في قوله وادنى المخافة  
 رمز الى ان للمخافة الشرعية فردا آخر غير المشهور كما عرفت  
 ففيه رمز الى ان بين الجهر والمخافة الشرعية عموم وخصوص  
 من وجه والى وجوب كمال الجهر في الجهرية ومطلق المخافة  
 في السرية وقسر على هذا فائدة ايراد لفظ الادنى في كلام  
 الكرخي على ما نقله شارح الوقاية فعند الكرخي تباد المخافة  
 في السرية بما سوا اسماء الكل وهو الظاهر من كلام الغراء  
 لانه لم يقيد تفسير الجهر باسماء الكل من سوا الكرخي فالظا  
 انه عند كل فخر ايراد لفظ الادنى في الكلامين قد لم يتنبه لها  
 من اعترض بان الاظهر ترك هذا اللفظ ومن قال المراد  
 بالغير كل من كان منه بمكان يسمع صوته ويفصح عنه

فقط حقيقة والاسماء  
 فانظر قوله في الجهر  
 او في الجهرية والتحقق  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

١٣٩

١٢ بشر المستور  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى



وموضع الوجه معلوم دلالة **قوله** اذا عرفت هذا  
فان كان المصلحة على دكان لا حاجة ههنا الى تقييد **انما**  
بقدر الذراع مثلاً لان مطلق الدكان غير خارج  
عن المحكم **اللاحق** **المفصل** **باب** الوتر والنوافل  
**قوله** ولزم اتمام نقل شرع فيه قصد المراد به الجرم  
المطابق وبالنظر الجرم الغير المطابق **قوله** هذا لمسئلة  
وان فهمت مما سبق اشار بهذا الكلام الى التقدير في المتن  
بعد قوله شرع وهو قوله فتذكر انه قد صلب ما عليه ثم  
نقض فتدبر **قوله** اے قدس يجوز ان يشرع آه  
**لما ورد** على عبارة المتن اسولة **الاول** ان  
اخبار المجتهد لفعل يدل على فرضيته على ما تقر عند  
وَيَتَيَّنُ ان التثقل المذكور ليس بفرض **والثاني**  
ان بقاء الشيء عبارة عن وجوده في الزمان وعن  
الوجود ولا بقاء للصلوة بهذا المعنى بعد وجوده  
**والثالث** ان المقابل للبقاء هو الحدوث وهو

٢٢  
ثم ذكر ان قوله  
ما عليه ثم انقضى  
قوله لان التنفل المكروه  
قاعدة مع التقدير على القيام  
بترك الاولة مع ان المكلف  
وتنفل قاعدة فينبغي ان يكون  
قوله وعن استمرار الوجوب  
على قوله وفي الزمان  
تفسير موجود في الزمان  
قوله ولا يتبع للصلاة  
معنى لان الصلاة عبارة  
وان قوله هو اذا وجب  
فلا



قوله

للمصطلح ان مقصوده بالبيان في هذا المقام

ان التنفل قاعدا مع القدرة على القيام حال الشروع

بغير ان يشترط في التنفل قاعدا مع وجود القدرة

دون حدوث الصلوة ويراد بالابتداء الشروع

في الصلوة والحد علم بتحقيق المبدأ

من غير قول المصنف تنفل قاعدا مع القدرة

القيام وقد اريد في هذا المقام

قاعدا مع القدرة على القيام

حال ما ذكره ان مع ان ما ذكره من قوله تنفل

مقصد المقام مع ان ما ذكره من قوله تنفل

الابتداء الشروع من ادله قوله تنفل

المقام وقد عرفت ان قوله تنفل

عبارة عن وجود الشيء في الزمان الاول فالمراد بالابتداء  
هو الحدوث وحدوث الصلوة لا يحصل الا ان يحصل  
جزءه الاخير وهو لا يحصل الا عند السلام والمراد بالتنفل  
ابتداء التنفل بلا كراهية بقريضة اللاحق فاستفاد  
من الكلام ان التنفل قاعدا مع القدرة المذكورة ليس بمكروه سواء كان  
مع القدرة على القيام

بعبارة اخرى قوله تنفل قاعدا مع القدرة  
يعني ان القدرة شرط في التنفل قاعدا مع القدرة  
على القيام مع انه مقصور المصنف ههنا اشار الى الجواب عن الاول بان المراد  
بهذا الاخبار الاخبار عن جواز التنفل لظهور ان التنفل قائما افضل  
وعن الاخرين بان المراد بالبقاء وجوده أي التنفل والاضا لاد

او ان الشروع اوبعد وهذا ليس بمقصود وان اراد بالابتداء  
الشروع يرد ان لم يعلم حال ما اذا شرع قائما ثم قدم مع القدرة  
على القيام مع انه مقصور المصنف ههنا اشار الى الجواب عن الاول بان المراد  
بهذا الاخبار الاخبار عن جواز التنفل لظهور ان التنفل قائما افضل  
وعن الاخرين بان المراد بالبقاء وجوده أي التنفل والاضا لاد

المذكور في قول المصنف ذكره بقاء اوقات  
في قوله تنفل قاعدا مع القدرة  
بعبارة اخرى قوله تنفل قاعدا مع القدرة  
يعني ان القدرة شرط في التنفل قاعدا مع القدرة  
على القيام مع انه مقصور المصنف ههنا اشار الى الجواب عن الاول بان المراد  
بهذا الاخبار الاخبار عن جواز التنفل لظهور ان التنفل قائما افضل  
وعن الاخرين بان المراد بالبقاء وجوده أي التنفل والاضا لاد

الصارف بوجوده اذ  
قوله تنفل مع ان يكون التنفل قائما  
والاضافة لانه تنفل قاعدا مع القدرة  
ان التنفل قاعدا مع القدرة  
قوله تنفل مع ان يكون التنفل قائما  
والاضافة لانه تنفل قاعدا مع القدرة  
ان التنفل قاعدا مع القدرة  
قوله تنفل مع ان يكون التنفل قائما  
والاضافة لانه تنفل قاعدا مع القدرة  
ان التنفل قاعدا مع القدرة







اخرى بانه يوجد الاكثر ولا اكثر حاكم الكل لانه معطوف على ما سبق  
 بحسب المعنى كانه قال ولا يقطع في الملا بعد اداء ركعة اخرى لا  
 يوجد الاكثر ولا اكثر حاكم الكل ولانه يصير مستقلاً وقوله فتفوت  
 الجماعة نتيجة لعدم القطع المقدم وليس بمعطوف على التعليل لانه  
 لانه لا يدفع احتمال القطع بعد اداء ركعة اخرى **قوله** حال  
 من قوله اوفيه كلمة من ابتداء التصالية فهم ادان حال عن ضمير  
 القطع عند من جعل خبر القول من سجد للركعة الاولى وهو المفهوم  
 من الكلام ولا بد من التاويل لتحصل المقارنة كان يقال  
 والقصة انه قد علم اليه اخرى او المعلوم انه قد علم او علم انه  
 قد علم اليه اخرى مثل قوله **ثم** صدق

فان اصحابكم على الله اصدقه ان يكونوا حال بقول  
ما ذكركم ولا عجب شئ من سحر قلبي وقلوبكم  
مستحقين والحمد لله رب العالمين  
وامرأتكم فكل ما في الدنيا من خير  
ولا تشغلوا قلوبكم بغيره



قوله لم يعلق الاظهر ان يكون عطفاً على قوله او فيه وذلك لان قوله او فيه قد انقطع  
 المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع  
 المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع

قوله لم يعلق المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع  
 المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع

قوله لم يعلق المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع  
 المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع

في مريته وقد مرتب صحابة مؤسسي بعد آيات التسع  
 ولم يرد انه حال من الضمير المستكن في فيه كما هو المتبادر  
 ذهب اليه مولانا عصام الدين لانه ان كان المراد بالحصول  
 في الرباعي مطلق الرباعي كما هو الظاهر يرد ان زمان الضم  
 زمان الحصول فيه وقد نصر الفاضل المختار في حاشيته  
 التلويح ان زمان الحال عندهم اما معيار لمضمون العاقل  
 او ظرف فاضل عليه وفي معنى المطول ان الغرض من الحال  
 تخصيص وقوع مضمون العامل بوقت حصول مضمون  
 الحال وان كان المراد به المحصوص وهو ما يكون عند  
 السجود للركعة الاولى يرد عليه ان الضم متأخر عنه زماناً  
 فلا توجد المقارنة وان كان المراد به الحصول وقت الضم  
 يرد على حاله الحصول ما يرد على حاله الضم على الشق  
 الثاني وان جعل حالاً مقدراً يرد ان مجرد التقدير لا يجوز  
 القطع مالم يحصل الضم وبهذا ظهر فساد ما حكم  
 عليه ذلك الفاضل بالاظهرية من جعله عطفاً على

بيان ما حكم عليه حديث

قوله لم يعلق المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع  
 المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع

قوله لم يعلق المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع المستغنى عنه فيكون قوله او فيه قد انقطع



**قوله**

الذم في قوله فانه بحث في البحث  
عصم الدين حيث قال في الفاضل في الفاضل  
قوله في البحث في البحث في البحث  
عصم الدين حيث قال في الفاضل في الفاضل  
قوله في البحث في البحث في البحث

فيه فان انضم متأخر عن سجود الركعة الاولى فما بنا سوا جعل  
العطف مقدما على الربط او جعل مؤخرا عنه **ثم اعلم**  
ان النكزة قد يراد بها الوحدة بشرط لا اى بشرط عدم  
الاجتماع مع فرد اخر كما في قوله ما جاءني رجل بل رجلا  
ولفظ الاخرى في المتن صفة موصوف محذوف وهو الركعة  
فاريد به هنا ايضا الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع فرد اخر وهو  
ركعة اخرى بقرينة ما ذكر في الهداية انه يقطع فيما اذا قام  
الى الثالث اما بالجلوس والتسليم واما بالشروع في صلوة الامام  
**فان دفع البحث** الذي اوردته ذلك الفاضل ولعله اشار  
اليه بآراء لفظ الاولى عقيب ذلك والله اعلم ثم الاظهر  
ان يجعل قوله وضم عطف على المفهوم مما سبق من قولنا  
وهو فيه فتدبر **قوله** لما فاته ليلته التعريس اى فخر ليلته  
التعريس ولا يستقيم ان تكون ليلته التعريس ظرفا لقوله  
فاته وليس هنا شئ اخر تكون ظرفا له **قوله** فمن هذه الاحكام  
كلمة من اسمية بمعنى بعض كما في قول ابن الحاجب ومن نحوه

ادمن ان كذا والقوت باليلة التعريس

**قوله** في قوله فانه بحث في البحث  
سيد لان التعريس عبارة عن الرزق الخ  
وقد تقر ان البنى صلا السيرة  
في بعض الاسفار آخر الليل اى آخر القصة فبان انه  
وجديلة التعريس لانها فاته بان العبارة كحرف  
المضاف وهذه الجواب انما يحتاج اليه على ما في بعض نسخ  
الشرح من ان لفظ الفجر والامام في بعض نسخ  
قال في لفاته فخر ليلة التعريس فلا

لكن من ايمكة اه لعل  
ان الفهم الجور في قوله علم عدم  
عنه الى الاحكام فلا سلطان له في قوله علم عدم  
وان كان عامه الا انه في قوله علم عدم  
الاضمار قبل الذكر كقوله علم عدم  
انه لا يصح ما لبعض المفهوم من ان  
البشارة علم عدم فمفهوم من ان  
لكن فان لم تكن من الراجحة على  
البيان في قوله فانه بحث في البحث

**قوله** في قوله فانه بحث في البحث  
لكن فان لم تكن من الراجحة على  
البيان في قوله فانه بحث في البحث  
لكن فان لم تكن من الراجحة على  
البيان في قوله فانه بحث في البحث



قوله فانه جاء الخبر  
 في سائر الصلوات في غير شريط القياس وهو ان يكون المأكل  
 في سائر الصلوات في غير شريط القياس وهو ان يكون المأكل  
 في سائر الصلوات في غير شريط القياس وهو ان يكون المأكل

واختصاص من قبيل اضافة المصدر الى المفعول فانه جاء الاختصاص  
 متعديا كما في قوله واختص بواو المعنى علم عدم اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم  
 ذلك البعض بموثر النص لان لم ينصب ليلا على الاختصاص  
 بالمورد بخلاف البعض الاخر من الاحكام وان الشارع نصبت  
 على الاختصاص بالمورد حيث وانطب على سنة الفجر دائما في السفر  
 المحض وامر بقضائها بخلاف سائر السنن وهذا دليل على  
 الكيفية الاولى دون الثانية وعلم من قواعد الشرع ان السنة  
 لا كمال الفرض ولا الكمال عند انفصالها عن الفرض بان اد الفرض  
 بدونها ومخصيص الشارع ليس الاخصيه وليلا على الاختصاص  
 وانتفاء التخصيص لا يستلزم الاختصاص في نفس الامر  
 فاندفع ان عدم الاختصاص هو العموم وعل العموم  
 موثوق على التعديته فلو توقفت التعديته عليه لزم الدور على انا نقول لا

بعض من قوله من هذه الاحكام او وجود شرط القياس في ذلك  
 في قوله من هذه الاحكام او وجود شرط القياس في ذلك  
 في قوله من هذه الاحكام او وجود شرط القياس في ذلك

٢٨

قوله فانه جاء الخبر  
 في سائر الصلوات في غير شريط القياس وهو ان يكون المأكل  
 في سائر الصلوات في غير شريط القياس وهو ان يكون المأكل

قوله فانه جاء الخبر  
 في سائر الصلوات في غير شريط القياس وهو ان يكون المأكل  
 في سائر الصلوات في غير شريط القياس وهو ان يكون المأكل











[illegible]







[illegible]

قوله فحذف  
المصدر الاعادة يكون  
حيث قال او في صلوة بدل اعلان  
الابتداء في غير الصلوة والابتداء  
في الصلاة خارج للصلوة والابتداء  
في غير الصلاة خارج للصلوة  
ففيها على قوله وطعن  
اه وفتح كما يروى من انما  
التخصيص المذكور والا على ان  
في غير الصلوة لا يعلم

الحكمة في الصلوة  
فإنها من جملة ما ينبغي أن يتعلمه المسلم  
والمسلمة من أجل أنها من أعظم العلوم  
والصلوات مع اختلافها فاستقراء  
قولهم ولم يبق إلّا الحادى عشر  
فذكر قوله أو في صيغة بكرة أو عدية  
في مجلس مع شواهد كثيرة لا يمكن  
إحاطة بها في هذا المختصر

[illegible]







...

1866

مکتبہ اسلامیہ

1870

11

1875

د

الحمد لله

10

...

الاعرف

المشروع

تاریخ قیام

لا بأس

تجدید

بسم الله الرحمن الرحيم

یہ سب

نغم وکان

المعبر من البحر  
المس فيس  
لما قاله واذ  
لما بين مراده

△△

المسكين فيلسوف  
لحم تناقلا واذ  
لادم بيان مراده  
المبدية نعم وكان  
يوسف من قول عبد



كان اولاد دلالة ان من حاصر اهل البغي في دارنا خباثيا كان اولاد  
 لا تقع منه نية الاقامة اذا كان في صحراء تلك الدار لان عدم صحة  
 النية المذكورة او لا كون التاكد متروكا بين القرار والقرار وهذا  
 الكون متحقق في الصورة المذكورة ثانيا على وجه الكمال وفي هذا  
 القول رمز الى انه لا بد في قوله ولجأ دارنا وهو خباثي من اعتبار  
 قيد آخر وهو عدم المحاصرة والى ان عدم صحة نية من حاصر معلوم من  
 قوله لا بد من الحرب او البغي محاصر بطريق الدلالة لشمول العلة والاد  
 بدار الحرب او البغي ما يشمل صحراءهما اوعراهما **قوله** واما  
 وطن الاقامة فانه يبطل آه قاهر يخرج الى بابل ليس بقوا الاقامة  
 بها نصف شهر ثم يخرج منها فان قصد مسيرة ثلاثا يام ومسافر  
 بطل وطن بابل ليس حتى لو مر به بالقصد لا يتم وان لم يقصد  
 ذلك وخرج الى الصالحية فان نوى الاقامة بها نصف شهر  
 اتم بها ويقال وعن بابل ليس حتى لو عاد اليه مسافرا لا يتم وان لم  
 ينو الاقامة بها لم يبطل وطنه بابل ليس حتى يتم اذا دخله وان عاد  
 الى مصره بطل الوطنان حتى لو عاد اليهما في سفر لا يتم اذا لم ينو  
 الاقامة كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله

لاشارة الى ان اولاد دلالة ان من حاصر اهل البغي في دارنا خباثيا كان اولاد  
 لا تقع منه نية الاقامة اذا كان في صحراء تلك الدار لان عدم صحة  
 النية المذكورة او لا كون التاكد متروكا بين القرار والقرار وهذا  
 الكون متحقق في الصورة المذكورة ثانيا على وجه الكمال وفي هذا  
 القول رمز الى انه لا بد في قوله ولجأ دارنا وهو خباثي من اعتبار  
 قيد آخر وهو عدم المحاصرة والى ان عدم صحة نية من حاصر معلوم من  
 قوله لا بد من الحرب او البغي محاصر بطريق الدلالة لشمول العلة والاد  
 بدار الحرب او البغي ما يشمل صحراءهما اوعراهما **قوله** واما  
 وطن الاقامة فانه يبطل آه قاهر يخرج الى بابل ليس بقوا الاقامة  
 بها نصف شهر ثم يخرج منها فان قصد مسيرة ثلاثا يام ومسافر  
 بطل وطن بابل ليس حتى لو مر به بالقصد لا يتم وان لم يقصد  
 ذلك وخرج الى الصالحية فان نوى الاقامة بها نصف شهر  
 اتم بها ويقال وعن بابل ليس حتى لو عاد اليه مسافرا لا يتم وان لم  
 ينو الاقامة بها لم يبطل وطنه بابل ليس حتى يتم اذا دخله وان عاد  
 الى مصره بطل الوطنان حتى لو عاد اليهما في سفر لا يتم اذا لم ينو  
 الاقامة كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله

قوله كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله  
 قوله كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله  
 قوله كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله  
 قوله كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله  
 قوله كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله  
 قوله كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله  
 قوله كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله  
 قوله كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله  
 قوله كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله  
 قوله كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله

بعد ان كان من حاصر اهل البغي في دارنا خباثيا كان اولاد  
 لا تقع منه نية الاقامة اذا كان في صحراء تلك الدار لان عدم صحة  
 النية المذكورة او لا كون التاكد متروكا بين القرار والقرار وهذا  
 الكون متحقق في الصورة المذكورة ثانيا على وجه الكمال وفي هذا  
 القول رمز الى انه لا بد في قوله ولجأ دارنا وهو خباثي من اعتبار  
 قيد آخر وهو عدم المحاصرة والى ان عدم صحة نية من حاصر معلوم من  
 قوله لا بد من الحرب او البغي محاصر بطريق الدلالة لشمول العلة والاد  
 بدار الحرب او البغي ما يشمل صحراءهما اوعراهما **قوله** واما  
 وطن الاقامة فانه يبطل آه قاهر يخرج الى بابل ليس بقوا الاقامة  
 بها نصف شهر ثم يخرج منها فان قصد مسيرة ثلاثا يام ومسافر  
 بطل وطن بابل ليس حتى لو مر به بالقصد لا يتم وان لم يقصد  
 ذلك وخرج الى الصالحية فان نوى الاقامة بها نصف شهر  
 اتم بها ويقال وعن بابل ليس حتى لو عاد اليه مسافرا لا يتم وان لم  
 ينو الاقامة بها لم يبطل وطنه بابل ليس حتى يتم اذا دخله وان عاد  
 الى مصره بطل الوطنان حتى لو عاد اليهما في سفر لا يتم اذا لم ينو  
 الاقامة كذا في البحر الرائق **باب** اجمعه قوله



قوله بطل ظهر المؤدى ان سعى + الجمعة ادرها او لا فان صح  
 الظاهر يوم الجمعة ثم خرج يريد الجمعة بطل ظهره بالسعى حتى يصل  
 ان لم يدرك الجمعة وقال ان لم يدركها والمعدور وغيره سواء  
 من المحيط والاطلاق النظم يشهد عليه وانما علق البطان بالسعى بقوله  
 ان سعى لانه ان كان جالساً في المسجد يسمع الخطبة فقام وصلى الظهر  
 قبل فراغ الامام من الخطبة ولم يتابع الامام في الجمعة جاز ظهره  
 بنقض بالاتفاق والمسئلة في جامع قاضينا الصغير واتما قال الجمعة  
 اي لاجلها احتراز عن ثلاثة مسائل فانها بمنزلة عن النزاع احدها  
 انه لو خرج لا يريد الجمعة لا ينقض ظهره بالاتفاق من المحيط والثانية  
 ما ذكر في المبسوط ان خروجه من بيته لو كان بعد فراغ الامام من  
 الجمعة لا ينقض ظهره بالاجماع لان السعى الى الجمعة بعد فراغ الامام  
 من لا يتحقق والثالثة ان السعى الناقض عنده ان يكون خارجاً  
 حتى اذا كان السعى في اماره قبل فراغ الامام من الجمعة فيفرغ منها  
 قبل ان يخرج هو من باب دارة لا ينقض ظهره بالاتفاق لان الرفض  
 السعى عنده هو السعى اليها على الخصوص فمثل ذلك السعى انما يكون بعد  
 من نواذر المبسوط ثم تفسير الادراك عند  
 خروجه من  
 اذا الجمعة حتى لو وصل الى الامام وهو في الجمعة الا انه لم يخرج حتى

قوله بطل ظهره بالسعى حتى يصل  
 ان لم يدرك الجمعة وقال ان لم يدركها والمعدور وغيره سواء  
 من المحيط والاطلاق النظم يشهد عليه وانما علق البطان بالسعى بقوله  
 ان سعى لانه ان كان جالساً في المسجد يسمع الخطبة فقام وصلى الظهر  
 قبل فراغ الامام من الخطبة ولم يتابع الامام في الجمعة جاز ظهره  
 بنقض بالاتفاق والمسئلة في جامع قاضينا الصغير واتما قال الجمعة  
 اي لاجلها احتراز عن ثلاثة مسائل فانها بمنزلة عن النزاع احدها  
 انه لو خرج لا يريد الجمعة لا ينقض ظهره بالاتفاق من المحيط والثانية  
 ما ذكر في المبسوط ان خروجه من بيته لو كان بعد فراغ الامام من  
 الجمعة لا ينقض ظهره بالاجماع لان السعى الى الجمعة بعد فراغ الامام  
 من لا يتحقق والثالثة ان السعى الناقض عنده ان يكون خارجاً  
 حتى اذا كان السعى في اماره قبل فراغ الامام من الجمعة فيفرغ منها  
 قبل ان يخرج هو من باب دارة لا ينقض ظهره بالاتفاق لان الرفض  
 السعى عنده هو السعى اليها على الخصوص فمثل ذلك السعى انما يكون بعد  
 من نواذر المبسوط ثم تفسير الادراك عند  
 خروجه من  
 اذا الجمعة حتى لو وصل الى الامام وهو في الجمعة الا انه لم يخرج حتى

ان الغدور ليس بالسعى  
 بالسعى اليها فبغني  
 ان لا يطر ظهره  
 بالسعى من فرضه  
 وقد اراه في دقة  
 فلا يطر ظهره كما  
 يجوز من فرضه  
 والواجب عند  
 انما رخص ذلك  
 للعدو والارباب  
 التهمة بالسعى  
 في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة

قوله بطل ظهره بالسعى حتى يصل  
 ان لم يدرك الجمعة وقال ان لم يدركها والمعدور وغيره سواء  
 من المحيط والاطلاق النظم يشهد عليه وانما علق البطان بالسعى بقوله  
 ان سعى لانه ان كان جالساً في المسجد يسمع الخطبة فقام وصلى الظهر  
 قبل فراغ الامام من الخطبة ولم يتابع الامام في الجمعة جاز ظهره  
 بنقض بالاتفاق والمسئلة في جامع قاضينا الصغير واتما قال الجمعة  
 اي لاجلها احتراز عن ثلاثة مسائل فانها بمنزلة عن النزاع احدها  
 انه لو خرج لا يريد الجمعة لا ينقض ظهره بالاتفاق من المحيط والثانية  
 ما ذكر في المبسوط ان خروجه من بيته لو كان بعد فراغ الامام من  
 الجمعة لا ينقض ظهره بالاجماع لان السعى الى الجمعة بعد فراغ الامام  
 من لا يتحقق والثالثة ان السعى الناقض عنده ان يكون خارجاً  
 حتى اذا كان السعى في اماره قبل فراغ الامام من الجمعة فيفرغ منها  
 قبل ان يخرج هو من باب دارة لا ينقض ظهره بالاتفاق لان الرفض  
 السعى عنده هو السعى اليها على الخصوص فمثل ذلك السعى انما يكون بعد  
 من نواذر المبسوط ثم تفسير الادراك عند  
 خروجه من  
 اذا الجمعة حتى لو وصل الى الامام وهو في الجمعة الا انه لم يخرج حتى



قوله

يقضون ثلثهما ان كانا من جنس واحد وان كانا من جنسين فاقضى بواحد منهما وان كانا من جنسين فاقضى بواحد منهما وان كانا من جنسين فاقضى بواحد منهما

سلم الامام او شرع في الجملة وقطعها لا يرتفع صريح عندهما وعند يرتفع والمنسلة الاولى من المحيط والثانية من مبسوطها

كذا في الحقائق شرح المنظومة **باب** الصلوة في الكعبة **قوله** والمذكور في كتب الشافعي جواز انك تحبيران

نقيض الايجاب الكلي هو السلب الجزئي لا السلب الكلي وان كان مخالفا ومنافيا للمذكور في كتب الشافعي جواز انك تحبيران

من مذهبا بلا خفاء فاذا ذكر الشارح لبيان ان خلاف الشافعي متحقق في صورة السلب الجزئي لا السلب الكلي والمراد بالجواز المنفي فيما نقل من الهداية جواز الكلي لما هو مذهبنا والمقدم من قوله والمذكور

في كتب الشافعي جواز بيان ان نفى الجواز الكلي متحقق عنده في السلب الجزئي مع الايجاب الجزئي ولم يرد الشارح الاعتراض على الهداية

فان شأنه ارفع من امثال هذا الكتاب الزكاة **قوله** وان

فان شأنه ارفع من امثال هذا الكتاب الزكاة **قوله** وان

فان شأنه ارفع من امثال هذا الكتاب الزكاة **قوله** وان

فان شأنه ارفع من امثال هذا الكتاب الزكاة **قوله** وان

فان شأنه ارفع من امثال هذا الكتاب الزكاة **قوله** وان

انما هو في حقه من الامور التي لا يملكها غيره وانما هو في حقه من الامور التي لا يملكها غيره وانما هو في حقه من الامور التي لا يملكها غيره



قوله لا يستيف الا استيفانين كذا الاستيفان الاول غير مشتمل على وجوب بنت لبون والثاني مشتمل عليه وكذا الثالث يشتر الى هذا

واعلم انه قد ذكر استيفانين الاستيفان الاول غير مشتمل على وجوب بنت لبون والثاني مشتمل عليه وكذا الثالث يشتر الى هذا

قوله لا يستيف الا استيفانين كذا الاستيفان الاول غير مشتمل على وجوب بنت لبون والثاني مشتمل عليه وكذا الثالث يشتر الى هذا

قوله لا يستيف الا استيفانين كذا الاستيفان الاول غير مشتمل على وجوب بنت لبون والثاني مشتمل عليه وكذا الثالث يشتر الى هذا

قوله لا يستيف الا استيفانين كذا الاستيفان الاول غير مشتمل على وجوب بنت لبون والثاني مشتمل عليه وكذا الثالث يشتر الى هذا

قوله لا يستيف الا استيفانين كذا الاستيفان الاول غير مشتمل على وجوب بنت لبون والثاني مشتمل عليه وكذا الثالث يشتر الى هذا

قوله لا يستيف الا استيفانين كذا الاستيفان الاول غير مشتمل على وجوب بنت لبون والثاني مشتمل عليه وكذا الثالث يشتر الى هذا

قوله لا يستيف الا استيفانين كذا الاستيفان الاول غير مشتمل على وجوب بنت لبون والثاني مشتمل عليه وكذا الثالث يشتر الى هذا







قوله  
أما بعد  
الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا  
هدى الله لنا  
فإن الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا  
هدى الله لنا  
فإن الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا  
هدى الله لنا

بسمه الخیر من هذا السان دفعه ياد رود علي استلال لتعرج كما سجد 2

ان يصرف آه تقريره ان الاصل في لام التعريف حيث لا عهد الاستغراق  
وعند تعذر الحمل عليه حمل على الجنس وأن الصحيح في الجمع المعرب بلام  
ان يراد كل فرد من افراد مفردة وأن المراد في سبيل الله المجاهدون  
في سبيل الله وبابن السبيل جميع ابن السبيل بقريته ان ما سوا  
سذكره بلفظ الجمع ولا عهد في هذا المجموع ولا يصح الاستغراق فيما  
سوى لفظ الصدقات لان الاعطاء لكل فرد من افراد الفقير محال وما  
في الصدقات فالاستغراق صحيح لان المقصود بيان حكم كل فرد من  
الصدقات فلام الصدقات محمول على الاستغراق ولا ما سواه محمول على  
الجنس فيكون المعنى ان كل صدقة لجماعة الفقراء واقل الجمع الثلاثة  
فتم المطلوب وتقرير ما اوردته الشارح بقوله ونحن نقول انه

اذا دخل اللام على الجمع ولا يمكن حملها على المعهود ولا على الاستغراق  
يراد بها تعريف الجنس وتبطل الجمعية وههنا لا يراد العهد <sup>هو</sup>  
ظاهر ولا الاستغراق المجموعي لانه لو اريد هذا فلا بد ان يراد  
ان جميع اه على انه واريد هذا لا يستفاد منه الحكم بوجوب عطاء كل  
صدقة لجميع الاضافه ولا ان يعطى ثلاثة من كل صنف لجواز ان  
يكون من قبل انقسام الاحاد على الاحاد فاذا لم يرده الاستغراق  
المجموعي صار ذلك القول كقوله الصدقة للفقير والمساكين ولا

البيان في دفع الحوائج  
التي تضر بالدين والدار  
والنفس والمقام من قول الله  
تعالى ولا تدبروا الاموال

الكتاب الاول  
وهو في الجواب ان  
الاول للظهور  
قول المجموع هو الذي  
يكون مع جميع افراد  
اللام والنقض في هذا القول  
دفع ما يرد من ان اليل  
غير متناهية

عدم محرم آید خرق فرود  
ایضا ال

**المختصر**

في بيان ما ينبغي من العمل في الدنيا والآخرة  
والتقوى لله تعالى والنجاة من النار  
والوصول إلى الجنة







2

[illegible]

وهو قوله تعالى فان اعطوا منها رضوا الا ان خير مستعمل في معنى الامر  
والمنع اعطوا الصدقات للفقراء والله اعلم **قوله** كما في قوله تعالى  
لا يحل لك النساء من بعد ما عديم كون اللام للعهد فلعدم العهود  
واما عديم كون اللام للاستغراق فلما ذكر لاحقا الا ما ملكت ايماكم  
**قوله** وهم آل علي آه يعني ان بني هاشم الذين لا يصرف اليهم الزكاة  
آل علي رضا لان بني هاشم مطلقا هؤلاء فان لما شتم اربعة بنين  
انقطع نسل الكل الا نسل عبد المطلب وله اثنا عشر ابنا تصرف  
الزكاة الى اولاد كلهم مسلمين فقراء الا اولاد حارث وعباس  
واولاد ابى طالب من علي وجعفر رضي الله عنهم فانها لا تصرف اليهم  
لما في الجامع **باب** صدقة الفطر **قوله** الصاع كيل  
جمعه صوع واصوع وفي الحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يحجر  
فيه صاعان صاع البايئ وصاع المشرك واختلف الفقهاء في كمية  
صاع النبي صلى الله عليه وسلم فقال الفقيه ابراهيم والامام ابو حنيفة  
ومحمد وزفر جهم الله تعالى هو ثمانية ارطال بالكوفي وقال سفيان  
هو ستة ارطال وقال الشافعي هو خمسة ارطال وثلاث مرطال  
بالكوفي كذا في شمس العلوم **قوله** من الحنطة المطلق اعم من ان  
تكون مكتنزة او متخلخلة وتخصيص التعليل بالمكتنزة للحنطة او

الکتاب از پرشدن و التخل منه ۱۲

[illegible]

بعض خلاف المصلحة فان  
افراد ما من وية والاشياء  
ان الشخص لا يعمل ان لم  
لاجل خفاء نسوة مقدار افرادها  
لوجهن الاول ان تقدير المبال  
دعاهل الجواب ان الشخص  
بالمصلحة ان يكون ان الشخص  
افراد ما من وية والاشياء  
ان الشخص لا يعمل ان لم  
لاجل خفاء نسوة مقدار افرادها  
لوجهن الاول ان تقدير المبال  
دعاهل الجواب ان الشخص  
بالمصلحة ان يكون ان الشخص



وقد

**قوله** صوم الشريعة تام فلا يدخل فيه ما كان  
 الحائض والنفساء والكافر ليس  
 بالمتبرع التام وهو الصوم الناس صوم  
 التقريف المذكور تعريف الصوم  
 والكافر انتهى وتوضيح الدفع ان  
 يدخل فيه صوم الحائض والنفساء  
 ليس بجامع لما خرج عنه صوم الناس  
 القاسم في هذا المقام ان الشريعة  
 كما اراد به دفع ما اوردته فواجب له

الكثره والمراد بالاحوطيه بالنظر الى الطرفين معطى الصدقه واخذها  
كتاب الصوم المراد به الصوم الشرعى التام لما

کتاب الصوم

تقرر ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل وتكون  
تعريف له لا لمطلق الصوم فان الشرع اطلقه على ما دون اليوم  
في قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل والاصل في الاطلاق الحقيقة  
كما سيحى قوله وكذا صوم الكفارة اي كفارة الظهار والممين لا

میرزا محمد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

كفارة رمضان فان ثبت بقوله عليه السلام من فطر في رمضان  
فعلية ما على الظاهر وهو خبر مؤيد بالاجماع فكفارة رمضان

في حكم المندور والله سبحانه اعلم **وقوله** وفي مختصر القدور  
الزوال يمكن ان يراد به انتصاف النهار الشرعي <sup>٥٦</sup> على سبيل الاستحسان  
انه تزامن الشمس ويوتفق النهار العربي <sup>٥٧</sup> فحينئذ يكون حال  
الرجل لان الزوال انتصاف النهار العربي

[illegible][illegible]

بصوم شرعاً تام فلا يدخل فيه  
الحائض والنفساء

ذكرنا كلامه مطلقا في المتن سابقا للصوم  
منه من غزوة

مطلقه وحاصلها الصوم المذكور في كلام المع

لا ينفخ عن صوم يوم يأكون جاسوس  
صدقة عليهم مع انهم يهودون اليوم

۶۲

هذا المبدأ  
الاحاطة في ان صلبه  
استخرج ان يكون

في كلام  
لعل وضع ما برز من  
التعريف تعريف المطلق بدون التوضيح  
مخرج صوم ما دون التوضيح

فإن كان المطلق هو  
المتعدي فهو كالمعروف  
بأنه لا ينفك عن  
المتعدي

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه  
الذين هم من انبيوتهم











في هذا القول ما هو مقتضى كلمة اذ او

اتصال الجنون الغير المستغرق بالصبي له ولما خوذ في الدليل استلزام  
 اتصال الجنون بالصبي استلزاماً جزئياً على ما هو مقتضى كلمة اذ او  
 الاستلزام الجزئي الاتفاق مع قوله فهذا الجنون اه يفيد المطلوب والله  
 اعلم **قوله** اذ لا معصية في النذر اه اى في النذر المذكور سابقاً  
**لا يقال** اذا كان صوم هذه الايام معصية يجبان لا يكون  
 لازماً بالنذر لان قد سبق ان النذر بالمعصية مخصوص عن  
 الكريمة وهو قوله تعالى وليوفوا نذورهم **لانا نقول** ان الصوم  
 المذكور حسن لذاته لانه امساك النفس عن شهواتها الثلاث ابتغاء  
 لرضاء الرحمن وقبح لغيره لانه رد ضيافة المنعم الديان فله شبهة  
 شبه الحسن لذاته وشبه القبح لغيره فلا بد ان يراعى الشبهان فلو راعى  
 القبح في الشرع فجعل معصية وشبه الحسن في النذر فجعل عبادة فالنذر  
 به نذر بالعبادة ولم يعكس الامر لان الشرع اتصافاً بذاته والنذر اتصافاً باسمه  
 والاول قوي والثاني ضعيف والنهي عز اتصال الضعيف دون اتصال القوي  
 الكمان شيئاً واحداً خارج عن المعقول وهو خلا المقر في الاصول  
 والله . **ان** **اعلم قوله** انه يلزم الجمع اه اى يلزم على الطرفين  
 اعتبار الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي في قوله للتع على ان اصوم  
 يوم الفطر مثلاً فيما اذنوا لها او نوى اليمين فلدفع هذا اللازم عنهما

46

اليمين مع مجاز بالعبادة  
 الصيغة فاذا قال له  
 على صوم كذا ونوى  
 النذر واليمين او نوى  
 اليمين فقط ينبغي ان  
 لا يحل الا على احدهما  
 كما ذهب اليه ابو يوسف  
 فانه لو اخطأ في أحدهما

لنوى من غير النذر  
 النذر هو الذي يوجب  
 النذر هو الذي يوجب  
 النذر هو الذي يوجب  
 النذر هو الذي يوجب















五

بیشب بیا حرام ہے اگر کسی نے  
ان لطیف حکما میں توجہ و اذکار  
القیاس الاعتبار بہرہ و جہ  
المنطوع نوع اختصاص بہرہ  
الاحرام بسبب فان التمتع  
تخیل التکلیف کی خلاف ما اذا  
لم یبق البہرہ فاذاکان  
المنطوع اختصاص بہرہ و جہ  
الاحرام بسبب فان التمتع  
تخیل التکلیف کی خلاف ما اذا  
لم یبق البہرہ فاذاکان

لما سيجي ان لا بد في الاحرام من تلبية او فعل يقوم مقامها وهو  
التقليد وقد مر الى هذا التقيد بما خیر تفسير التقليد والله اعلم  
**قول** وكذا الوبعت البدنة اطلق البدنة فيشتمل هذا الحكم  
بدنة المتمتع اذا توجه بعد بعثها وهذا قياس واما الاستحسان  
الذي بعث بها المحرم اذ انوى الاحرام كذا في هذا **باب**  
القران **قول** اي افضل لم يرد به تفسير الاطلاق حتى يتجه  
لزوم التكرار او خلوا فعل التفضيل من امور ثلاثة بل اراد بيان  
المقدرة صلة الا فضل بقرينة الاطلاق اذ المراد بعدم تقيد  
افضلية بواحد من المتمتع والافراد بقرينة ان افضلية متعابلة  
من المتمتع مقيدة بواحد منها وهو الافراد والله تعالى اعلم **قول**  
ولا يدل هذا على انه بالتجليل اه لان ليس فيه دلالة على ان فيه اولو  
التأدي الى الاحرام حتى يدرك على الصبرورة المذكورة فيجوز ان  
يكون مراده الاولوية في الفهم من الدليل الشرعي كما يقتضيه اول  
تعليق الهداية من ان للتقليد ذكر في كتاب رب الارباب وفي  
التأدية الى المقصود ههنا من الاعلام بان مذهبنا الى مكة كيلا يركب و  
يغصب كما يقتضيه ثانيهما من انه لحض الاعلام والتجليل للزينة

التمهيد

دفع لما يقال من ان المصحف جعل التجسير مفضلاً  
 والتجسير مفضلاً عليه ولا مانع من ذلك  
 كلامه دلالة على ايصمودة المذكور  
 لا يجوز ادعاء صحتها او دفعها عن الرفع  
 ان م ا د المصداق والبرهان لا  
 التجسير ان فهم من قولهم بل ولا  
 بطريق او لانه ذكر في قوله بل ولا  
 ولا الهدي والفتاة بخلاف التجسير او اراد  
 لم يذكر في كلام الرب الميسر او اراد  
 انه اودع في الاقضاء الى المقصود  
 الاعلام بان المصداق التجسير  
 المجد



ما يملك  
 تخفيض سوق البائع ومخو يد  
 لوقاد لا فها كالحق او اقال نياد  
 اعلى فاهو الشيو من ان تخفيض الشى  
 في السوق من ذلك على ان تخفيض  
 من سوق البائع و  
 ايجال البائع له كل يوم كان  
 بوضو وقوله او يكون تخفيض  
 ثمان عشر ونو فحين ان تخفيض  
 السهل ساله ان تخفيض  
 راجل البائع فاهو  
 قوله المم وسوا و  
 من قوله

تخصيص من التمر بالخلق وشعوب  
تلك ما فيها كالحق والحق  
لوقاد ما هو المشي في  
اعلى ما هو المشي في



التنوير المجلد  
بجبر الضمان في حال عيلة ميتة  
وذلك اتفاقه والاتفاق  
لبيب موت ذلك الفوف  
الفوف المذكور  
البيضا معد لان ما في منه  
معلوم وجوه الاستحسان  
البيضا لان جوده الفوف غير  
قوله والقياس







فانما عليه لانه ليس بنام قول من والاثبات سبب الملك الى المقصد والملك  
 المقصد بوجوب عدم النسبة الى الحرم على المالك والحرم هو المنسوب الى الحرم فلم  
 يتعلق حرمة الحرم به بخلاف الملك الضمني كما في النابت بنفسه لانه لا يكون من  
 جنس ما ينتبه للناس عادة في ارض القاطن فانه لا يوجب عدم كمال النسبة الى  
 الحرم فان مملوكيته في ضمن مملوكية محله ومحل الحرم فاندفع ما يتج  
 ان قوله فاذا اقيم قوله حرمة الحرم على ان ملك الشجرة يوجب عدم تعلق  
 حرمة الحرم وهذا بنا ما سبق من قوله وان كان مملوكا آه فالصواب حذف  
 والاثبات سبب الملك قول من سقط الدم آه فالمعطوف على ما سبق  
 هو قوله عاد عما او معطوف على ما سبق بحسب المعنى وهو قوله غير محرم المفهوم  
 من قوله فاحرم والله اعلم **باب** الاحصار قول من هذا

عند ايجيفه اى التقسيم الى الاقسام الثلاثة يعنى ادراك الهدى والحج  
 وادراك الهدى بدون الحج وادراك الحج بدون الهدى عند ايجيفه  
 فان عنده يمكن ادراك الحج بدون ادراك الهدى اذ عنده يجوز الذبح  
 قبل يوم النحر فيجوز عنده ان يعين للذبح يوم ما قبل ايام النحر بحيث لا يمكن  
 له ادراك الهدى ويمكن ادراك الحج واما عندهما فيعتبر ادراك الهدى مع ادراك  
 الحج بطريق اللزوم لان الذبح لا يجوز عنده الا في يوم النحر فكل من ادرك  
 الحج اذ ادرك الهدى فله مضاف الى الحج محذوف والواو بمعنى مع

لا ضاع عليه لانه ليس بنام قول من والاثبات سبب الملك الى المقصد والملك  
 المقصد بوجوب عدم النسبة الى الحرم على المالك والحرم هو المنسوب الى الحرم فلم  
 يتعلق حرمة الحرم به بخلاف الملك الضمني كما في النابت بنفسه لانه لا يكون من  
 جنس ما ينتبه للناس عادة في ارض القاطن فانه لا يوجب عدم كمال النسبة الى  
 الحرم فان مملوكيته في ضمن مملوكية محله ومحل الحرم فاندفع ما يتج  
 ان قوله فاذا اقيم قوله حرمة الحرم على ان ملك الشجرة يوجب عدم تعلق  
 حرمة الحرم وهذا بنا ما سبق من قوله وان كان مملوكا آه فالصواب حذف  
 والاثبات سبب الملك قول من سقط الدم آه فالمعطوف على ما سبق  
 هو قوله عاد عما او معطوف على ما سبق بحسب المعنى وهو قوله غير محرم المفهوم  
 من قوله فاحرم والله اعلم **باب** الاحصار قول من هذا  
 عند ايجيفه اى التقسيم الى الاقسام الثلاثة يعنى ادراك الهدى والحج  
 وادراك الهدى بدون الحج وادراك الحج بدون الهدى عند ايجيفه  
 فان عنده يمكن ادراك الحج بدون ادراك الهدى اذ عنده يجوز الذبح  
 قبل يوم النحر فيجوز عنده ان يعين للذبح يوم ما قبل ايام النحر بحيث لا يمكن  
 له ادراك الهدى ويمكن ادراك الحج واما عندهما فيعتبر ادراك الهدى مع ادراك  
 الحج بطريق اللزوم لان الذبح لا يجوز عنده الا في يوم النحر فكل من ادرك  
 الحج اذ ادرك الهدى فله مضاف الى الحج محذوف والواو بمعنى مع

بالحج المحذور

ان يكون ادراك الذبح في يوم النحر  
 ان يكون ادراك الذبح في يوم النحر  
 ان يكون ادراك الذبح في يوم النحر



عزیز قلم

واوله وانما يجوز الكلام  
 على دفع ما من ان يقال ان  
 جعل الواد بمقتضى مع واردة لمصلحة  
 مع ان المتبادر مع الحكم ان  
 عدول عن الظاهر وجعل الحكم ان  
 بمقتضى المتبادر وهو بغير الباعث  
 على ذلك يلزم امران احدهما  
 يكون ادراك البه في مستزنا لا ادراك  
 في وجهه ليس بمحل الزمان  
 من الامام وواجبه في مستزنا لا ادراك  
 ادراك لا يستلزم ادراك البه في مستزنا  
 مستزنا لا في ادراك البه في مستزنا

وانما يحكم الكلام على الظاهر اذ لو حمل عليه لزم انتفاء ادراك الهدى  
بدون الحج عندهما وهو باطل يدل عليه كتب الفقه وايضا الدليل  
المذكور فيما بعد لا يساعد **قول** عن ركني الحج آه يريدان  
الاحصاء بمكة عبارة عن المنع المذكور لان الاحصاء مطلقا  
عبارة عن المنع عن الركنين بمكة تدل عليه عبارة الهداية

[illegible]

محققان این کتاب را در سال ۱۳۰۴ هجری قمری  
در شهر تهران و در روزهای ۲۵ و ۲۶ و ۲۷  
فروردین ماه ۱۳۰۴ هجری قمری در محل  
کتابخانه مجلس شورای ملی در تهران  
بررسی کرده و آنرا به کتابخانه  
مجلس شورای ملی تحویل داده اند

فالجار في قوله بمكة متعلق بقوله احصار قوله اي متبرع آه  
بالجر بيان لمرجع الضمير المجزوء ولتأخر قوله له ذلك عن قوله ان  
حج عن ابويه رتبة وهو عائد الى الحاج عن ابويه فقولك لبيان اشارة الى

المختلف هو دال على ان اهل الجاهلية  
شربوا كرميا وغير كرميا  
فمنع عن الكرمين كرميا  
الاحصاء كرميا عبارة عن  
الكرميين معا  
فالواحد كرميا  
عن الطهوف وهو مجموع  
مصراتة ووفوف  
الاحصاء كرميا  
مما كان



الى ان المراد بالحاج المذكور المتبع المسطور لا الحاج عنهما يامرهما لاخذ  
المال عنهما فان حكمة داخل فيما سبق ثم الظاهر ان المراد يجعل  
ثوابه عنهما يجعل بشرط لا الا يجعل لا بشرط فخرج ما اذا تبع بقاء  
الحج عنهما واستقاطه عن ذمتها فان لا يسقط الحج عنهما لان كلا  
منهما مكلف بالحج من غير اشتراك ولا عن احدهما لعدم الاولوية  
وليس للمتبع المذكور ان يجعل الحج عن احدهما ويستقطه عنه لعدم  
وقوع الحج عنه فتدبر قولنا بعد الفجرا يوم ما بعد فجر يوم عرفة  
ولا يخفى عليك ان المناسب حذف لفظ الفجر كما في اكثر النسخ بل  
تبدل عرفة بالخر فانه لا يحتاج الى تقدير يوم قبيل بعد فتدبر  
قولنا فتنة وهو حرج التحلل بافعال العمرة وقضاء الحج من قابل  
قولنا اقول آه المقصود ان المقيس عليه ليس شهادة بالوقوف

المذكور كما يدل عليه المکتوب في الحواشي لاق في

[illegible]

ووقع  
ومن جبر عن وقع  
لعدم وقوع الجبر عنها  
فوق  
باب ثلثه في بيان ما لا يوجب  
جبر عن غير نقول من وجوب  
من يكون جابلا لثواب وجوب  
نقول ان الحق الواحد لا يكون  
اصل الجبر وحيث الثواب فلا ان  
الانفعال قطعه ان كان  
في نفسه ان يكون

٤٦

ان لكل واحد من الاجئين اعداوس للبر  
عن ذنبتهم باذنه ولاعاج اجئين وليقت  
لقول تحفيصهما لا طر ان اناب  
البرج يا عمن الابوين فذا في ابر  
فان الغاب ان يا عمن الابوين فذا في ابر  
لا لا طر اخفصا من جزا حكم بالابوين و  
لعل الامر بالبر ان رة في جزا  
والجواب في فخر

[illegible]

٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١  
 ٥٢٢  
 ٥٢٣  
 ٥٢٤  
 ٥٢٥  
 ٥٢٦  
 ٥٢٧  
 ٥٢٨  
 ٥٢٩  
 ٥٣٠  
 ٥٣١  
 ٥٣٢  
 ٥٣٣  
 ٥٣٤  
 ٥٣٥  
 ٥٣٦  
 ٥٣٧  
 ٥٣٨  
 ٥٣٩  
 ٥٤٠  
 ٥٤١  
 ٥٤٢  
 ٥٤٣  
 ٥٤٤  
 ٥٤٥  
 ٥٤٦  
 ٥٤٧  
 ٥٤٨  
 ٥٤٩  
 ٥٥٠  
 ٥٥١  
 ٥٥٢  
 ٥٥٣  
 ٥٥٤  
 ٥٥٥  
 ٥٥٦  
 ٥٥٧  
 ٥٥٨  
 ٥٥٩  
 ٥٦٠  
 ٥٦١  
 ٥٦٢  
 ٥٦٣  
 ٥٦٤  
 ٥٦٥  
 ٥٦٦  
 ٥٦٧  
 ٥٦٨  
 ٥٦٩  
 ٥٧٠  
 ٥٧١











[illegible]

هو شرعاً لفظ صده عن الآخر ثانياً **قوله** وأما فقط وإنما  
فقط نفياً لقول أصحاب الظواهر فإنهم يجوزون تزويج النكاح  
**قوله** مسيبه يشير إلى أن السبي بمعنى المسبية وكلمة من لبيان  
**قوله** وله الاعتراض هنا في مقام قاضين إذا زوجت المرأة  
نفسها من غير كفوكان للأولياء من العصبية حق الفسخ ولا يكون لها  
الكفاءة إلا عند التقاضي لأنه مجتهد فيه فكل واحد من الخصمين مما يتمسك  
بنوع دليل ويقول عالم فلا تنقطع الخصومة إلا بقول من له ولاية  
عليهما كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد القبض ويكون هذا الفسخ  
طلافاً فإن كان ذلك قبل الدخول والخلو ينسقط كل المهر ولا عدة  
عليها وإن كان بعد الخلو الصحيح كما عليه كل المهر ونفقة العدة  
وإن لم يفسخ التقاضي العقد بينهما كان النكاح قائماً في حق جميع الأحكام  
من ملك الطلاق والظهار والإبلاء والتوارث انتهى **وانت** إذا  
تأملت فيما نقلناه علمت أن المراد بالاعتراض المرافعة إلى القاضي لفسخ  
وأن علة الاعتراض في صورة النكاح من غير كفو بلاولي هو عدم الكفا  
في خلية انتفاء الولي في الصبي المذكورة بطريق الشرعية ولهذا اقتصر الشر  
في تفسيره هنا على غير الكفو مع أن الاعتراض مخصوص بالنكاح من  
غير كفو يدل عليه تفسير الشارح القهستاني تلك اللفظة بتزويجها

[illegible]

من استعمالاتهم  
فلا يفيد آيات  
جاء الجمع بين  
الاعداد الثلاثة  
نحو من معات  
ثم استعملوا



五

[illegible]

نفسها من غير كفو إشارة إلى أن علة الاعتراض في الصورة  
المذكورة هو عدم الكفاءة <sup>مطلوب</sup> قول <sup>أمرته</sup> لا يحلف في البينة <sup>عنه</sup>  
أن قياس قوله بالحقيقة من أنه لا يحلف في النكاح يقتضيه  
أن لا يحلف في صورة عدم إقامة البينة على دعوى التسمية  
لأن علة عدم التحليف في النكاح عنده هو عدم نفع التحليف  
فيه لأن التحليف ليس إلا للنكول والنكول بذاته عند وهو  
لا يجري فيه وعدم نفع التحليف موجود في صورة عدم اقامة  
البينة على دعوى التسمية لأن الأصل في النكاح عنده مهر  
مثل دون المسمى فوجب مهر المثل عند عدم إقامة البينة حلف  
أو نكل أو لا والله أعلم **قول** هذا والأول سواء هذه  
الجملة مقول للقائل المحذوف وهو جاعل عن أبي يوسف <sup>عنده</sup>  
أبي يوسف <sup>رحم</sup> طرف ليثبت قدم عليه احترازاً عن توالي حرفي  
الشرط والجزاء إذا جزاء قوله فيثبت أه كتاب الطلاق  
**قول** أنت الطلاق لا يقال إن لفظ الطلاق في أنت الطلاق  
مستعمل في معنى طالق لعدم صحة الحمل فيكون مثل قوله

٨١  
 انقول ان في كتابنا  
 ابراهيم السلام والمهر والبر  
 فضل يثبت المهر دون النكاح  
 وقدم اليه بقوله يعني ان  
 ما افاده الفاضل اللاهور  
 انه رواية اخرى في  
 جوف الرواية فغلبت  
 ان يكون يعني واقول ان  
 يعني يدل على انه رواية  
 الى يوسف ثم اسلفه  
 في شرط وهو قوله

التفويض المحرر







فلا بد من ان يقع في قول الغزالي "الطلاق لا يقتضي الاستيعاب وكان المراد وقوع  
الغدا اذا اظهرت بحضرة ما دخلت غير الاية  
وظرف الطلاق انها يكون جرد من العدة وذلك  
لما يقتضي الاستيعاب وكان المراد وقوع  
الطلاق في فروع الغدا " لا يفتي

[illegible]















[illegible]

الثاني على وجه الزوج بعد الوفاة  
 لم تقر المرأة بانقضاء النكاح على فروعها  
 بانقضاءها فالولاية الثانية مفروضة فيما اذا لم  
 وتوضح الدفع ان المهر مفروض من كل ما  
 المرأة بانقضاء النكاح فيكون من كل ما  
 المهر والمهرين ان يكون بين الولاد الاول والثاني  
 من المهرين او اكثر ولم تقر المرأة بانقضاء النكاح  
 من قبله فلو كان كذلك فلو كان

۷۷

قوله في قوله الكرم ذلك  
قوله خلاصه لا فرق بين أهـ العلم في الزرع  
في زينة العجوة حيث قال قيل قول الله تعالى  
الزيادة على كتاب الله وبنينا للقول  
نقرر الإيقاع في الآية التي

البصير  
 التتويج  
 اورده افني  
 اوجو ابستان  
 الحار  
 تايكروا التايكيس  
 فلو حنا  
 المروج في قوله  
 الامادة فان العقه  
 كون اسلوب  
 خلاصة







١٩  
 في قوله ليس بزنا دان كان جماعه  
 البعض وقيل بقوله اصلا اتم ازواج المرحوم ان  
 فانه ارتفع الجماع فزوج دون وجه فانه ارتفع  
 بالنسبة الى الزوج فيكون وليه زنا لعدم الجماع  
 فيه ولا يرتفع بالنسبة اليه فزوج فذلك لهما ان  
 تزوج زوج آخر كما في حرمه فذلك لهما ان  
 لان للجماع حكمين احدهما حل انتفاع الزوج  
 فانه يرتفع عليه والآخر حرمه فانه يرتفع  
 في الجماع فزوج بعدهما يستلزم رفع الآخر  
 ولا يتاوه به بقاؤه في غير ذلك يرتفع بهما  
 في قوله فاما في قوله لم يرتفع بهما  
 لم يرتفع بهما لانه اصله ارتفع بالجماع  
 وبما لم يكن له اصله ارتفع بهما  
 والفقهاء



والجواب عن الثاني ان الشئ لا يكون له وجودا بالذات بل بالاعتناء به

والجواب عن الثالث ان الشئ لا يكون له وجودا بالذات بل بالاعتناء به

والجواب عن الرابع ان الشئ لا يكون له وجودا بالذات بل بالاعتناء به

والجواب عن الخامس ان الشئ لا يكون له وجودا بالذات بل بالاعتناء به

والجواب عن السادس ان الشئ لا يكون له وجودا بالذات بل بالاعتناء به

والجواب عن السابع ان الشئ لا يكون له وجودا بالذات بل بالاعتناء به



۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

فيجوز استعارة لفظ القوي اعني الاعتاق للمضعف اعني الطلاق  
ولا يجوز استعارة لفظ الضعيف اعني الطلاق للقوي اعني  
العتق ففي ثبوت الاعتاق من لفظ الطلاق نية ما لا يحتمل للفظ  
فلا يعتبر فاندفع ما يرد عليه **اما الاول** فهو ان الاسد  
قولنا رايت اسدا يرمي مستعمل في الرجل الشجاع وليس الرجل الارما  
للحيوان المفترس وان اريد بالزوم ما يشتمل الزوم بتوسط  
القرينة فنقول ازالة ملك الرقبة لازم لازالة ملك المتعة  
الحاصل بالنكاح بتوسط القرينة التي هي النية **واما**  
**ثانيا** فهو انه ان اراد بازالة ملك المتعة ازالة ملك المتعة  
الحاصل من ملك اليمين او المطلق فلزومه لازالة ملك الرقبة  
لا ينفع في صحة استعارة لفظ الاعتاق للطلاق لانه لازالة  
الملك الحاصل بالنكاح وان اراد بها ازالة ملك المتعة الحاصل  
بالنكاح فلزومها لازالة ملك الرقبة ممنوع علانه يرد على  
الشق الثاني من الشق الاول من التزويد ان ازالة الملك المطلق  
لازم لازالة ملك المتعة الحاصل بالنكاح فلا يتم قوله ولا لزوم

[illegible]

لأننا نحن كائنات نؤمن بغير عقل  
فإننا نحن كائنات نؤمن بغير عقل



الذي كما يكون الوطى بياناً في إطلاق بينهم

بجزء من القول ولما كان ذلك

على العكس هذا ما عندك في حل هذا المقام ولعل عند غيرك رفع من هذا

الكلام **باب** عتق البعض قولهم فيكون انشاء حاصل  
الفرق ان الاصل في مثل قوله احد كما حر او احد كما طالق هو الاخبار  
فلا يعدل عنه الا عند الضرورة فالليجاب الثاني في صورة الاعتناق  
لا يمكن ان يراد به الاخبار فلا يوجب الحكم للكذب فيكون انشاء او  
الايجاب الثاني في صورة الاعتناق لا يمكن ان يراد به الاخبار فلا يوجب الحكم  
**قولهم** فالوطى دليل آه لان الوطى معظم مقاصد ملكه ولهذا وضع النكاح  
والايتان بمعظم مقاصد الشئ دليل على استبقاء ذلك الشئ **قولهم**  
فلا الاعتناق لم يوضع آه ولو كان موضوعاً لها لكان ملك اليمين عبادة  
عن حل الوطى لان الاعتناق ليس الا لازلة ملك اليمين عنده رضي الله  
فكان الوطى مقصوداً اصلياً من ملك اليمين فكان الايتان <sup>الظن</sup> بدليلاً  
على استبقائه فكان بياناً في العتق المبهم كما في الطلاق المبهم ولما كان  
ازالة حل الوطى بالاعتناق قصداً واصالة من غير تبعية لزوال الرق  
وازالة ملك الرقبة بالاعتناق موضوعاً لازلة ملك الرقبة فيكون ملك  
اليمين عبادة عنه كما سبق فدل يكون الوطى مقصوداً اصلياً من ملك اليمين فلا  
يكون الايتان بالوطى دليلاً على استبقاء ملك الرقبة يكون زوال حل الوطى  
بزوال الشئ كما في الاعتناق المعين للكل او بزوال ملك الرقبة كما في















۱۲۸

[illegible]

اعطاء الميثاق في الواقعة وكما كان عزوه  
 اعطى الوارث واعطاء الميثاق فيها من  
 قوله والا وقوله بالحق كذا لم يحطوف على قوله  
 بلحق الوارث وسماه في زمان الم ارباع  
 المذكور منفيًا ومثنيًا الواقعة وشرها بالحق  
 الميثاق في الواقعة وعما في الميثاق في الواقعة  
 في قوله فلهذا عما في الميثاق في الواقعة  
 في قوله ولكن الوارث اعطى واعطاء الميثاق  
 في قوله من الوارث اعطى واعطاء الميثاق  
 في قوله من الوارث اعطى واعطاء الميثاق

96

[illegible]

عق في البحر الرائق وان قال انت حر بعد موتي بال قول له بعد موتي لا اضا ارجع  
الى ما بعد الموت فصا كما اذا قال انت حر ضد على الفدر اهرم و اشار بتاخر العتق عن  
الموت الى انه لا يعتق بقوله فلا يعتق الا باعتاق الوار او الوصي او القاض اذا امتنع  
الوارث لان العتق لما تاخر عن الموت لا يثبت الا باعتاق احد هم ذكره لاما العتاق  
وجزم به لا سيما في وجان الوارث يملك عتقه تجز او تعليقا والوصي يملك  
تجزا فقط ولو اعتقه الوار عن كفارة فمحمدة حاز عن الميت لا عن الكفارة والوارث  
لميت لا للوارث انتهى وظهر منه ان المراد باعتاق الوارث مثبتا ومنفيا في الوقا  
وشرحها عم من ان يكون منجزا او معلقا وباعتق كذلك العتق عن الميت وان  
اعتاق الوارث لنفسه لا للكفارة لا يقيم عن نفسه سواء كان منجزا او معلقا  
بل يصير اعتاقا عن الميت يدل عليه قوله بحر الوارث ولو اعتقه آه بلم يولد لال  
وان المراد بالصدق في قوله يصدق اي الصدق الكلي الشامل لصورتى اعتاق  
الوارث وكذا بالصدق المنفي في قوله ولا يصدق وباعتق مجانا في بعض الصور  
ما اذا اعتقه تجزافا نافع ما قال عصام الدين في هذه المقام من ان  
العتق مجانا لا يتصور فيما اذا اعتق الوارث على اقل من الف او اكثر منه ثم وج  
تقدم قبول العبد على ما في البحر من الاعتاق انما يلزم على الوارث بعد قبول  
التدبير والا مستيلا وهو ليس لا يكون كذا  
الظاهر ان اسم الاشارة اشارة الى كونه غالب الوقوع في

لو ائتمرت وكذا بالصداقة المنفعة في قوله ولا يصد وبالعتق مجانا في بعض الصور  
ما اذا اعتقه تجزأ فاندفع ما قال عصام الدين في هذا المقام من ان  
العتق مجانا لا يتصور فيما اذا اعتق الوارث على اقل من الف او اكثر منه ثم وجه  
تقديم قبول العبد على ما في الحر من الاعتناء بما يلزم على الوارث بعد القبول  
باب التدبير والاكتفاء هو لم لا يكون كذلك  
الظاهر ان اسم الاشارة اشارة الى كونه غالب الوقوع في الا



الحرف المضاف  
وهو انه قال ما ذكره الخ  
وان لم يتوقف على الملوكة لكن حرم  
المخصوص متوقف مودة ان هو لم يرد  
ملك السلاح وملك اليمن في الموضع  
معنا قال الخ وهو لا يتوقف على الملوكة  
دون ملوكة ليس بعلوم في الموضع  
انما قال في التوقيف الملوكة

الفقدان لا يكون له وجود في ذاته  
 بل هو موجود لان كل معلول منسحق  
 له وجود لان كل معلول منسحق له وجود  
 في ذاته فلهذا هو واجب  
 الوجود لان كل معلول منسحق له وجود  
 في ذاته فلهذا هو واجب الوجود

٩٤  
 "جبر" "عبر" "كان" "فمستعاضا" "بين" "في"  
 "قوله" "فقد" "العلم" "لك" "وجه" "الاشارة"  
 "نصب" "وله" "ما" "راجع" "الى" "الاشارة" "فلا" "يثبت"  
 "ويكون" "ان" "يكون" "الامر" "بالتدبير" "اشارة" "الى" "الوجوب"  
 "فقال" "قوله" "فما" "يؤيد" "ذلك" "من" "الاشارة" "الى" "الوجوب"  
 "ان" "يقدر" "انه" "لما" "كان" "الفراش" "جارية" "عن"  
 "التيقنين" "فلا" "يتم" "حمل" "قوله" "ب" "الاشارة" "الى" "الوجوب"  
 "فالضميمة" "اذ" "يؤيد" "حمل" "قوله"  
 "اذ" "كره" "م" "الوجه" "من" "الاشارة"

منه قوله فانما في كل لغة لغة  
منه قوله فانما في كل لغة لغة







۴

فوقه على باب  
و هو ان المرد بالتقليد  
فوقه على باب  
فوقه على باب

والمعاني خبيرة

سین مع نظام

الحمد لله رب العالمين

فوق

و لا على سطل ح

مجلس ۱۰۰

او مثل ان هبت الريح فهي طالعوان بشر تنى فانت خروان قدم  
غائبى فعلى حج تدل على هذا عبارة البحر الرائق والوقاية  
فيها سيا **ثم** لا بد ان يراد بالتقوى اعم من الحقيقي و  
المحكمى ليتناول تحريم الحلال ويحدد **ثم** مقام التعريف  
اللهم لا ان يقال هذا البيان ان اليمين الشرع متناول  
للتقوى والتعليق وليس مثل اليمين اللغو مخصوصا بالتقوى  
والله اعلم **قول** مصطلح النجاة اى مشمول مصطلح النجاة  
وهو الكلمة المخصوصة او مصطلح اهل الكلام وهو التاثير **قول** وهو  
المصدى اى مشمول احد المصطلحين المعنى المصدر اما مشمول المصطلح الاخر  
فان لا لله عليه دالة تضييئة واما مشمول المصطلح الثاني فلا يخص منه  
الا يشمل الاعم فذكر الفعل واردة المصدر من قبيل ذكر الشامل و  
ارادة المشمول والله اعلم **قول** كلمة كما وجه التقدير ان انتسبا الخبر الى المبدء  
رابطى والمعنى الرابط لا يصلح للوصفية والتقدير بما ما يستلزم الموصوفية  
بالتقدير به فعند ارادة تقدير بالزمانى والمستقبل لا بد ان يقدر  
كان او يكون ليكون ذلك الانتسبا ملحوظا في حد ذاته وهذا

لا لام آخر ولا يخفى عليك  
المتنزه المجلد

المصدق من زمان  
 يكون المصدر فذلكا من النفاذ  
 عباد من زمانا غير والمصدق على التاثير وبعبارة  
 ذكره المحقق بقوله قد انظر ان  
 اولالات الالات على غايتها قسم مطابقة وختمية وان  
 فان ولالات اللفظ الكو على تمام معنى مطابقة وان كان على غير ذلك  
 على حيوان وان من معانها تطابقا وان كان على غير ذلك  
 على الالات فقط او تطابقا وان كان على غير ذلك  
 على الالات على قلوبهم

٩٩

هو ثمانية فالتاثيرية و  
 الفاف لالات على المصدر ولالات لفظ على جزء  
 الموصوفات اهلان من قوله ان يكون او يكون  
 ان التاثيرية موجودا وليس هو بغيره  
 الماضي او ان في قوله ليس  
 المذكور في قوله ليس  
 قول ان مع الجار حيث قال في قوله ليس  
 علم ان المصنف لم يصدر رسالة في هذا المعنى  
 فالفقه في هذا المورد على الجواب  
 وثمة للفصل المذكور في قوله ليس  
 في حصوله ان



كما اول قول الموكوف في الفوائد الضيائية لم يصد بترك التصدير ليصح تعليله  
 بالهضم **قولنا** والمراد بالثبات الساهي اريد ان لم يرد بالنسبة لمعناه اللغوي  
 وهو على ما في الدستور فراموش كردن ولا معناه الاصطلاحى وهو عدم  
 التنبيه بالثبات تنبيهه ولا معناه سهو اصطلاحى وهو ما يتنبه لان كل  
 منها يقتضيه سبق العلم بل اراد به معنى السهولة وهو الغفلة **قولنا** من  
 غير قصد من غير شعور بالحلف **قولنا** وعهد الله بالجرب واسطة حرف  
 القسم اريد ان هذا اللفظ محكى عن قوله وعهد الله الواقع في الهداية  
 كما يقتضيه كون الوقاية في مسائل الهداية **قوله** ان اراد ان  
 الواو في وعهد الله للقسم فظاهر انه للعطف ولا مجال للكونه واو القسم  
 وان اراد ان محكى عن صورة القسم وهو لا محالة محذور في مقام القسم باداة  
 القسم المذكورة او المحذوفة فقيه انه ربما يرفع يجعله مبتدئ بتقدير عهد الله  
 يمين وربما ينصب بتقدير اداة القسم علا ان كون عهد الله يميناً  
 عرفاً في حالة الرفع والنصب محل تردد ومبنى الایما على العرف **قوله**  
 الحلف بالفعل **قولنا** لان الا ان للغاية لانه لا يصح استثناء الاذن  
 بخلاف لا يخرج الا باذن لان المستثنى فيه الخروج المقدّر للعلاق بالاذن **قوله**  
 وانتهى الحرمه اى احترام اليمين **قولنا** ويمكن ان يراد آه اعتراض بان عدم  
 محذور استثناء الا ان من الخروج لا يوجب اخرج الا عن معناها حتى ينتهي المحذور

لعدم بطلان الخروج و  
 المستثنى لا بد ان يكون من جنس  
 المستثنى منه ولا يمكن جعل  
 صفة للمستثنى كما قلنا في بطلان  
 لان التقدير الاخر في جازى  
 لان ان مع الفعل لم ينع  
 المصدر فيكون كلاما

١٠٠

تمليك فمجلس خراسان  
 انفاذ فان حكمه المستثنى  
 ينبغي بالنسبة الى المستثنى  
 مستثنى بالانفكاك  
 في صفة المستثنى  
 المستثنى



وعلق  
 الاكل بفتح التاء واما الجواب  
 ثمان بطريق التسليم واما لان الاكل  
 المنع عنه ان يكون نجسا ومنه الكحل  
 التبت لجواز ان يشبهه فتكون مع الجواب  
 ولو سلم نظر الى مضاف و  
 في العبارة فان مضافه  
 اكل الغذاء الاكل من مفعول النجس  
 او التعريف جواب خاتمة

ان الام كل يوم اكل جوب رابع تو فخر  
لما يكون نقيه الكلام والغدار  
ياكل مع وقت الفجر ويد مع بلايب  
قوله لا يصدق على اكل وقت  
الفجر فانه غذا مع ان قوار  
من طبع الفجر لا يصدق عليه  
لان الكلمة مع الالبته والدينه و  
الالبته او بانها كل من البسوخ  
بفجر بل من وقت الفجر  
تلك ذين فكون قوله

[illegible]



يعني بهما قول  
الاول قوله ان  
كان لي الامانة  
فكذا والما قوله  
ليس لي الامانة  
ليس لي الامانة  
ليس لي الامانة  
التي هي المستثناة  
من الامانة

ليس لي الامانة وانما كان قوله ان كان لي الامانة في معنى قوله ليس لي الامانة مثبتا  
للابتناء المذكور لان قوله الا خير لنفي ما فوق المائة فقط لا لا اثباتا للمائة فقط عندنا لما  
سبق ان الاستثناء عندنا تكلم بالباء بعد اخراج المستثنى وليس الاستثناء من النفي اثباتا  
فلا مبدان يراد بقوله ان كان لي الامانة ان كان لي غير المائة وتخصيص الغير بما فوق  
المائة ليصير هذا التعليل في معنى القول المستطور الذي هو المقصود من ذلك التعليل  
فلم يثبت الا فيما اذا ملك ما فوق المائة واما ان لم يكن الاستثناء تكلم بالباء  
بعد الثنايا وكان الاستثناء من النفي اثباتا يكون القول المستطور لنفي ما سوى المائة  
وانبات المائة وجر يراد بقوله ان كان لي الامانة ان كان لي غير المائة اعم من ان يكون  
فوقها او دونها فلا يكون بارا الا اذا ملك المائة فيبحث فيما اذا ملك ما دون  
المائة ثم وجه كون قوله ليس لي الامانة لنفي ما فوق المائة فقط عندنا ان استثناء الما  
تبع استثناء اجزاها وازهد الكلام يقال لنفي ما فوق المائة فقط والله اعلم **باب**  
**الحلف بالقول قول** ان للغاية كحتى آه يعني ان الا ان اذا لم يصلح الاستثناء ما  
بعده عما قبله بلا حد ويكون ما قبله قابلا للتوقيت فهو لا فائدة حكم للغاية مثل  
حتى لا انه محمول على للغاية قطعاً كما هو المتبادر من عبارة الفقهاء ولانه لا وجه للقطع  
المذكور لاحتمال المصدر ان يكون جنيباً بل لان الا ان يحتمل الاستثناء ويجعل المصدر  
جنيباً وجر يثبت في الصورة المذكورة ان كلمة بعد قدوم زيد كما يثبت ان كلمة قبله  
ويحتمل ان يجعل بمعنى للغاية لان بين للغاية وبين الاستثناء مناسبة من حيث  
ان حكم ما بعد للغاية يخالف حكم ما قبلها وعند هذا الجعل لا يثبت في الصورة  
المذكورة فيما اذا كلمة بعد قدوم زيد فلا يثبت بالشك ويشهد لهذه العناية ما





ما سبق من الشارح المحقق في باب الخلف بالفعل في شرح قوله الوقاية لا في  
 إلا ان فتدكر وعلى هذا يحمل قول الهداية لان الغاية على حذف المضافين أي  
 لان حكم حكم الغاية ثم انما قيدنا كون إلا ان لفظة حكم الغاية يكون ما قبلها  
 قابلا للتوقيت لان ما قبله اذا لم يكن قابلا للتوقيت كالطلاق فهو للشرط صرح  
 به في الكفاية **كتاب البيع قال الشارح في شرح قوله**  
 المصنف وشرء ما باع باقل مما ربح ما لم يضمن من قبيل اضافة الخبر الى  
 الكل لا من قبيل اضافة الفرع الى الاصل **قوله** المناسب للكمالة  
**قوله** هذه الاشياء أي البيع والدرل والوجوب والغصب اسباب  
 لوجوب المال أي لنفس وجوبه كما في سكو الوجوب او لوجوب دائر كما في  
 الوجوب فان المراد منه نفس الوجوب والفاضل وجبة الدين خصص  
 الاشارة بما سكو الوجوب وحمل وجوب المال على نفس وجوبه لا على ما يعم  
 وجوب دائر والله اعلم بالمرام في هذا المقام **كتاب الكفالة**  
**قوله** بل يبرء اذا ادوا المال **وفيه بحث** لان هذا مخالف لما صرح  
 به لا تقافي حيث قال فاذا ادوا المال لا يبرء عن الكفالة بالنفس لا بالبرء من  
 احد الضمانين فلا يلزم من برءه من احدهما برءه عن الآخر ونقول فيلزم  
 احضاره لعدم المناقات بينهما كما انهما للتوثيق فيجوز ان يدعى عليه ديننا  
 اخر فلا جرم وجبا لاحتضار **ونحن نقول** وبالله التوفيق فيجوز ان  
 يكون مراد الشارح اداء جميع ما عليه بحيث لا يبقى على الديون فلس احمر  
 يؤيده ثقله للبرءة بقوله لانه لم يبق آه وعدم ايراده عددا معيننا كالف



الاستقصار

تلك البهارة التي لا تترك  
كشي صابر بربيع بالوزن  
فيهم السبعة منها خمسة  
لستم ترونها في قانون  
المرسوم الذي دخل في  
البحر وسما في تارة احد  
قصد

١٠٢

العباسي  
نقصان في  
الكتاب

الكتاب  
الكتاب  
الكتاب

الكتاب  
الكتاب  
الكتاب

مثلا واملا صاحب الهداية فقد مثل بالعدد وشرحا قد اقتدوا به و  
المفهوم منها انه ما ادراك ذلك العدد المذكور فلا تكون البرعة عن جميع  
ما عليه ولهذا قالوا فيجوز ان يدعي عليه دين اخر ولا مجال لهذا على اختيار  
الشراح فتأمل **قوله** لانه خالص حق عبدي **قوله** عليه ما بعض الشراح  
بان القصاص مما يجتمع فيه حقان حق الله تعالى من حيث اخلاء العالم  
عن الفساد وحق العبد من حيث تشفي الصدور **واجاب عنه** حب  
الفاية بان الغاية في حق العبد على الخصوص لما عرفت ان القصاص مشتمل على  
التعدين لكن حق العبد غالب على حق الله تعالى فلا يخالف المشهور **قوله**  
فلا يجب فيه الاشتياق **ولئن قيل** ينبغي ان يحبس باقامة هذا  
عد لان معنى الاشتياق في الحبس ثم من اخذ الكفيل اجيب بان الحبس  
للهمة على ما ذكره لانه فتأمل **قوله** فلا يصح تعليق الكفالة بالجهل ونحو  
ان يقول اذا جاء المطر او قال ازهدت الريح فانا كفيل عنه بكذا فان علو قصر  
الكفالة ويجب المالك كذا في الهداية والكافي قال الزيلعي وهو سهو فان  
الحكم في ان التعاق لا يصح فلا يلزم المالك لان الشرط غير ملائم فصار كما  
يدخل الدار ونحوه مما ليس ملائم صرح به قاضينا ولو جعل الاجل في الكفالة  
الى هبوب الريح لا يصح التاجيل ويجب المالك حالا وتعلق الكفالة بالنفس مثل تعليق  
الكفالة بالمال في جميع ما ذكرنا وكذا تاجيلها كذا في التبيين **تمت**





تهران  
صدوقی پستی: ۹۵۹۷-۱۱۳۶۵



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

